FREE SUDAN GAZETTE

الغازيتة السودانية الحرة

العدد : ١ – ١٠ ديسمبر - 2025

٩٧٠ يوم من النزوح والصمود والالم .. تستمر ونستمر

الحرة السودانية
FREE SUDAN GAZETTE

منصة إعلامية رقمية مستقلة و مفتوحة المصدر
تعنى بتغطية الأخبار و التطورات في السودان

وتهتم بالبحث و التحقيق و توثيق الأحداث
السياسية و الاجتماعية و الثقافية المتعلقة
بالشعب السوداني في الداخل و الخارج .

صناعة الحدود

اللاجئون السودانيون كمصدر للدخل

في هذا العدد من الغازيتة السودانية الحرة نفتح واحداً من أكثر الملفات إلحاحاً في اللحظة السودانية : ملف
اللجوء والهجرة، حيث يواصل السودانيون دفع أثمان باهظة –بالمعنى الحرفي والمجازي– للنجاة من حربٍ دمّرت الحاضر وهدّدت المستقبل

فقد تحوّلت حدود البلاد، التي كانت عبر عقود طويلة ملاذاً لشعوب الجوار في الأزمات والكوارث، إلى معابر مغلقة وقاسية. لم تعد بوابات للنجاة، بل أصبحت نقاط ابتزاز وموت، يدفع فيها الفارّون مبالغ طائلة لعبور بضعة كيلومترات، فيما يواجهون مخاطر العطش، والانتهاكات، والوفاة في طرق صحراوية لا ترحم
لم يقتصر ذلك على معبر أرقين وحده، بل امتدّ إلى معظم حدود السودان شرقه وجنوبه وغربه، حيث تُغلق المعابر أو تُفتح بشروط تُرهق الأسر التي لا تحمل معها سوى ما تبقّى من حياتها
وفي هذه التغطية، نتابع رحلة اللجوء في مراحلها الأكثر قسوة :
من حرب السودان إلى إثيوبيا، تشاد ومصر وإلى ليبيا ..إلى قوارب المتوسط... ثم إلى سجون اليونان، حيث يُعتقل سودانيون بتهم تتعلق بقيادة القوارب أو حتى توجيه "نظام تحديد المواقع" في واحدة من أكثر حلقات المأساة ظلماً

يتناول هذا العدد أوضاع اللاجئين في دول الجوار :

من أوغندا يكتب عمر سيد أحمد عن ما يواجهه السودانيون هناك، وعن أشكال التنظيم الذاتي للدفاع عن حقوقهم

أما مصر، التي تستقبل أكبر جالية سودانية، فتقدّم إيمان صالح قراءة نقدية لكيفية تعامل الحكومة المصرية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين مع هذا الملف

ويكتب إبراهيم عز الدين عن قضية القاصرين السودانيين المحتجزين في السجون اليونانية، وما يواجهونه من تهم وأوضاع قاسية

كما نعيد في هذا العدد نشر مقال

من الثورة إلى تجارة المنظمات غير الحكومية لما يحمله من أهمية في فهم كيف تحوّلت المأساة إلى شبكة مصالح معقّدة : Migration Control

إنّ ما يمرّ به السودانيون اليوم ليس مجرد حركة نزوح، بل كارثة إنسانية تتكشف بصمت، وتكشف معها كيف تحوّل "كرت اللجوء" إلى بطاقة تجارية رابحة ومصدر للكسب على حساب قضاياهم العادلة. وهي كارثة تستدعي مساءلة جادّة حول المسؤولية السياسية والإنسانية في زمن صار فيه الوطن نفسه حدّاً لا يمكن عبوره بأمان .

من اعمال : الشفيع مختار

FREE SUDAN GAZETTE

أحوال اللاجئين السودانيين في يوغندا

واثر التنظيم الذاتي على حياتهم الجديدة

بقلم : عمر سيد احمد

Learn more by visiting our website

أحوال اللاجئين السودانيين في يوغندا واثر التنظيم الذاتي على حياتهم الجديدة

منذ إندلاع الحرب في الخرطوم في أبريل ٢٠٢٣ أصبحت يوغندا إحدى الوجهات الرئيسية للهاربين من الحرب، وفيها أعداد من اللاجئين السودانيين كانوا قد لجأوا إليها منذ أحداث معركة الذراع الطويل في ٢٠٠٨. حسب تحديث فبراير ٢٠٢٥ الصادر عن المفوضية السامية للاجئين في يوغندا فان عدد اللاجئين السودانيين في يوغندا منذ بدء الحرب في السودان في ابريل ٢٠٢٣ يبلغ ٦٧,٥٠٤ لاجئ، منهم ٩,٥٠٥ (١٤%) يعيشون في مناطق حضرية، والبقية بجانب Kiryandongo Refugees Settlement يعيشون في مستوطنة كريانداونقو للاجئين أعداد من اللاجئين الكونغوليين والروانديين والبورنديين، والتنزانيين والكينيين والجنوب سودانيين. تقوم الحكومة اليوغندية بتمليك كل لاجئ قطعة أرض مساحتها نصف فدان، إضافة لأدوات زراعة وبذور، وادوات للطبخ، كما أن هناك دعم مادي غير منتظم من مفوضية اللاجئين يتمثل في حصة من الغذاء، وأموال تصرف عينياً، ويتلقى اللاجئون رعاية صحية مجانية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية

Kiryandongo جغرافية مستوطنة كريانداونقو: تقع المستوطنة في مقاطعة كريانداونقو في منطقة الغرب الأوسط، والتي يشقها الطريق الرئيسي الرابط بين العاصمة كمبالا، District وجنوب السودان، على الإحداثيات ٣٢,٠٦° شرقا، و ١,٨٣ شمالا، على بعد ٢٢٠ كيلومتر من العاصمة كمبالا، وتقطع المسافة بالسيارة في ٤ – ٥ ساعات من العاصمة

البيئة الطبيعية والطبوغرافية: يقع المعسكر على هضبة منبسطة يبلغ إرتفاعها ما بين ١,١٠٠ إلى ١,٣٠٠ متر فوق سطح البحر، والمناخ شبه إستوائي رطب، ويتراوح معدل الأمطار بين ١,١٠٠ إلى ١,٢٠٠ ملم في السنة. لا توجد أنهار دائمة الجريان في المعسكر، ويعتمد الناس على الأمطار في الزراعة، وعلى الآبار الجوفية للحصول على المياه للأغراض المنزلية، والتي يعمل غالبها بالحبل والبكرة او بالمضخات اليدوية (الكرجاكة)، ويساهم العدد البسيط للآبار في ظهور إحتكاكات بين اللاجئين من مختلف الجنسيات بصورة شبه دائمة حول الأبار ومضخات المياه اليدوية، بالذات في الفترات الصباحية، وعندما يشتد الحر

ورغم سياسة دولة يوغندا المنفتحة تجاه اللاجئين، والتي تتيح لهم حرية الحركة والتنقل والعمل والتعليم والتملك، إلا أن الأعداد الكبيرة التي تدفقت في فترة زمنية قصيرة شكلت ضغط على الخدمات والموارد، ما أدى إلى:
نقص الغذاء والمياه الصالحة للشرب والاستخدامات المنزلية بسبب :
محدودية تمويل العون الانساني الإقليمي والدولي .
تردي الخدمات الصحية .
إنعدام فرص العمل المستدام .
المشكلات النفسية والإجتماعية .
تردي العلاقات الاجتماعية مع المجتمعات المضيفة، والتي كانت مجتمعات لاجئين حتى وقت قريب، ولكنها تحولت بطول فترة مكوثها في يوغندا إلى مجتمعات مضيفة، ومنهم لاجئي جنوب السودان

بسبب ارتفاع قدرات السودانيين التنظيمية خلال السنوات الخمس السابقة للجوئهم، إضافة لخوض الكثيرين منهم تجربة النزوح الداخلي في معسكرات دارفور وجنوب النيل الازرق وجنوب كردفان، وشرق السودان، تفرّد السودانيون اللاجئون في يوغندا بين رفاقهم من اللاجئين من الجنسيات الأخرى المعتمدة على قيادة قبلية أو عشائرية، بالتنظيم الذاتي التمثيلي من الأفواج الأولى الواصلة لمستوطنة كريانذونقو في الشهر الاول. ويقوم التنظيم الذاتي للاجئين السودانيين في يوغندا على التمثيل القاعدي المعاد تمثيله في جسمين، أحدهما تخطيطي والآخر تنفيذي، وهما: -١ المكتب القيادي لمجتمع اللاجئين السودانيين في يوغندا. -٢ المكتب التنفيذي لمجتمع اللاجئين السودانيين في يوغندا. واقتلع اللاجئون ممثل يقوم بتمثيلهم مباشرة cluster السودانيون في المستوطنة حق أن يكون لكل تجمع ومفوضية العون الإنساني، والصليب الأحمر، وبرنامج الغذاء ،OPM أمام مكتب رئيس الوزراء العالمي، وغيرهم من المنظمات والهيئات الأخرى ذات الصلة .

العنف في معسكر كرياندونقو

رصد الأحداث في الفترة بين ١١ إلى ١٣ يوليو ٢٠٢٥: اليوم الأول (١١ يوليو ٢٠٢٥): اندلاع هجمات مفاجئة في ساعات المساء من مجموعات من أبناء النوير داخل المعسكر، استخدمت فيها الأسلحة البيضاء والعصي، ما أدى إلى وقوع إصابات خطيرة بين اللاجئين السودانيين ، بينهم نساء وأطفال وكبار سن وقتل إثنان. وكان ذلك بداية لحالة من الهلع العام، بدأت الأسر إثره في مغادرة مساكنها والاحتماء بالمراكز العامة والمباني الحكومية ومباني المنظمات الدولية العاملة في المستوطنة، وشهدت مجتمعات اللاجئين السودانيين منذ هذا اليوم حالات نزوح داخل حالة اللجوء القائمة. اليوم الثاني (١٢ يوليو ٢٠٢٥): توسعت رقعة العنف، وتم تسجيل حالات تهجير قسري لعشرات الأسر من مساكنهم داخل المعسكر تحت تهديد العنف، وظلت المنظمات الإنسانية صامتة حتى هذا اليوم. اليوم الثالث (١٣ يوليو ٢٠٢٥): استمرار التوترات مع انخفاض نسبي في حدة الهجمات بعد تدخل محدود من الجهات المعنية. ولكن الأوضاع الإنسانية ازدادت سوءًا مع نقص حاد في الخدمات الصحية، فلليوم الثالث ما زالت العديد من الأسر نازحة أو مهجرة قسريا داخل المعسكر، دون مأوى .

الآن، الاتجاه السائد في تفسير وتحليل أحداث يوليو ينحصر فقط حول تضييق اللاجئون السودانيون على مساحات أراضي زراعية كانت تزرع بواسطة مجتمع قبيلة النوير، التي تحولت إلى مجتمع مضيف، وفي اعتقادي أن الخطأ الجوهري يتمثل في نقل مجتمع كامل –مجتمع قبيلة النوير– من نمط الإنتاج الرعوي إلى نمط الإنتاج الزراعي بطريقة مفاجئة ودون تأهيل كافي يتيح لهم تقبل الانتقال، ومعرفة أبعاد ممارسة سبل كسب عيش جديدة فرضها عليهم واقع اللجوء، فالرعاة علاقتهم بالأرض هو أنها سطح يمشون عليه، هم وماشيتهم، ولا يعرفون عن مسألة حيازة/ تملك الأرض إلا ما عرفه كبار السن منهم –واعتمدوه بطريقة عرفية– عن نظام الحواكير السوداني القريب أذهانهم (ملكية القبيلة الجماعية للأرض)، مما يتعارض مع نظام الدولة المضيفة المسئولة عن منح الأراضي للاجئين الآخرين .

إن التنظيمات التي كونها اللاجئين السودانيين نجحت بطريقة واعية وحازمة في الوقت ذاته، كان لها الأثر الأكبر في احتواء أحداث عنف يوليو في مستوطنة كريندونقو، و اعتمدت تنظيمات اللاجئين السودانيين على توثيق الأضرار أولاً، ثم فتح وإدارة نقاشات مباشرة أشركوا فيه مجتمع لاجئي جنوب السودان بمختلف قبائلهم، ليس النوير وحدهم، بالاضافة إلى وحاكم مقاطعة كريندونقو، وقائد الجيش في المقاطعة، ومدير OPM، مكتب رئيس الوزراء جهاز الأمن في المقاطعة، ومدير شرطة المقاطعة، وممثل مفوضية اللاجئين، وممثلي مجتمعات لاجئي سبعة دول بالمستوطنة، وإنتهت النقاشات باعتماد تقرير وتوصيات المكتبين القيادي والتنفيذي لمجتمع اللاجئين السودانيين بالكامل، وأهمها، تكوين لجنة مشتركة من لاجئي مختلف الجنسيات لإدارة أي صراع قد ينشأ في المستقبل. وأشاد جميع المشاركين في هذه النقاشات بقدرات تنظيمات اللاجئين السودانيين في جمع كل هذه الأطراف تحت سقف واحد. إنّ معاناة السودانيين وغيرهم من اللاجئين وحديثي الإنتقال من حال اللجوء إلى مجتمع مضيف لا يجب أن تتضاعف، وأن يتم التعامل مع مجتمعات اللجوء بعد دراسة تاريخية واجتماعية شاملة ودقيقة .

FREE SUDAN GAZETTE

اللاجئون السودانيون في مصر

الهجرة وسياسات الحدود

بقلم : إيمان صالح

Learn more by visiting our website

اللاجئون السودانيون في مصر: الهجرة وسياسات الحدود

عندما اندلع القتال في العاصمة السودانية الخرطوم صباح الخامس عشر من أبريل عام ٢٠٢٣، قبل أيام قليلة من عيد الفطر، وجد ملايين المدنيين أنفسهم عالقين بين فصيلين متحاربين: القوات المسلحة السودانية (الجيش السوداني) وقوات الدعم السريع (الميليشيات شبه العسكرية). ما بدأ كصراع على السلطة بين الجنرالات سرعان ما تحول إلى حرب شاملة ابتلعت مدناً بأكملها وأجبرت عائلات على الفرار في ما أصبح أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم اليوم
قبل الحرب، كان السودان في الأساس يواجه أزمات إنسانية متداخلة. فقد كان يستضيف أكثر من مليون لاجئ من دول مجاورة مثل جنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا، بينما كان الملايين داخلياً قد نزحوا جراء صراعات سابقة. لكن الحرب التي اندلعت في العام ٢٠٢٣ أدّت إلى أزمة غير مسبوقة. فوفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد فرّ أكثر من ١٢ مليون سوداني من منازلهم بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، منهم ٨.٨ مليون نازح داخلياً و٣.٢ مليون لجأوا إلى الخارج، معظمهم إلى دول الجوار. وكانت مصر، لقربها وروابطها التاريخية، إحدى الوجهات الرئيسية
تتمتع مصر والسودان بعلاقة خاصة. ففي عام ٢٠٠٤، وقّع البلدان اتفاقية الحريات الأربع، التي منحت مواطني البلدين حقوق التنقل والإقامة والعمل والتملك دون تأشيرة. وكانت هذه الأحكام شديدة الأهمية للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال وكبار السن. ومع اندلاع الحرب، اتجه كثير من السودانيين، خصوصاً من الخرطوم، شمالاً نحو مصر. ومع قصف مطار الخرطوم في اليوم الأول من النزاع، أصبح السفر الجوي مستحيلاً، فبدأت الحافلات تنقل العائلات نحو الحدود المصرية عبر طرق خطرة ومناطق قتال نشطة
في البداية، سمحت السلطات المصرية بدخول جميع المواطنين السودانيين دون شروط، لكن هذا الوضع سرعان ما تغيّر. ففي مايو ٢٠٢٣، بعد شهر واحد فقط من اندلاع الحرب، فرضت مصر متطلبات تأشيرة جديدة على جميع السودانيين، بعدما كانت القيود مقتصرة فقط على الذكور بين ١٦ و٥٠ عاماً. جاء هذا القرار فجأةً وبدون إنذار، مما ترك العديد من العائلات عالقة عند المعابر الحدودية والمطارات الدولية وفي بلدات مهجورة، دون القدرة على أو معرفة التعامل مع التعقيدات البيروقراطية المتغيّرة. ورغم إعلان وزارة الخارجية المصرية أن الهدف هو "تنظيم" الدخول وليس منعه، كان الواقع بالنسبة لعشرات الآلاف العالقين واضحاً: أبواب العبور نحو مصر تُغلق
أصبح الحصول على تأشيرة الدخول إلى مصر كابوساً لوجستياً. إذ لم يكن في السودان سوى مكتبين فقط لمعالجة التأشيرات: أحدهما في بورتسودان، العاصمة الإدارية الجديدة التي تبعد حوالي ٨٠٠ كيلومتر عن الخرطوم، والآخر في وادي حلفا شمالاً .. .

واضطر اللاجئون إلى قطع رحلات طويلة محفوفة بالخطر، معرضين لخطر الوقوع في تبادل إطلاق النار، والنوم في المساجد أو المدارس أو في الشوارع، والاعتماد على مساعدات محدودة، والانتظار لأشهر فقط لتقديم الأوراق دون أي ضمان للحصول على قبول. ومع تضاؤل الطرق القانونية لدخول مصر، لجأ عدد متزايد من السودانيين إلى المهرّبين لعبور الحدود الجنوبية لمصر بشكل غير قانوني، معرضين أنفسهم لخطر الاعتقال أو ما هو أسوأ

ردّت السلطات المصرية بشكل أكثر صرامة. فوفقاً لتقارير منظمة العفو الدولية ومنصة اللاجئين في مصر، بدأت قوات الأمن في اعتقال وترحيل اللاجئين السودانيين بشكل جماعي. احتُجز رجال ونساء وأطفال في ظروف غير إنسانية، بما في ذلك في إسطبلات للخيول ومراكز احتجاز مؤقتة، غالباً دون إجراءات قانونية أو الحصول على فرصة للتقديم لإجراءات اللجوء. بعض اللاجئين قالوا إنهم احتُجزوا لأكثر من شهرين في قواعد عسكرية ولم يُسمح لهم بالخروج إلا مرة واحدة طوال فترة احتجازهم. ولم تميّز السلطات في حالات كثيرة بين من دخلوا البلاد بطرق غير نظامية ومن يمتلكون وثائق رسمية، إذ حدثت الاعتقالات بغض النظر .عن الوضع القانوني
تتناقض هذه التطورات مع التزامات مصر الدولية. فمصر موقعة على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، اللذين يحظران إعادة اللاجئين قسراً إلى أماكن قد تتعرض فيها حياتهم للخطر. ومع ذلك، لا تملك مصر نظام لجوء وطني، وتعتمد على المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للتسجيل وتحديد الوضع وتوزيع المساعدات. وتعاني المفوضية من ضغط متزايد، إذ يستغرق التسجيل بين ٧ و١٨ شهراً، وحتى بعد الاعتراف باللاجئ لا يحصل على فوائد تُذكر، فمصر لا توفر للاجئين إمكانية الوصول إلى التعليم أو الخدمات الصحية الأساسية كما أن الحصول على تصاريح عمل يكاد يكون مستحيلا

نتيجة لذلك، يعيش معظم اللاجئين السودانيين في مصر في فقر وظروف قانونية هشة. وتعاني المنظمات والمفوضية السامية من نقص حاد في التمويل، حيث يتلقى بعض المستفيدين بين ٤٥٠ و٧٥٠ جنيهاً مصرياً شهرياً – أي ما يعادل ١٥ إلى ٢٥ دولاراً – بينما لا يحصل كثيرون غيرهم على أي دعم. وهذا المبلغ لا يكفي حتى لتغطية إيجار بضعة أيام في القاهرة. ورغم عدم وجود مخيمات لجوء رسمية في مصر – على خلاف العديد من دول إفريقيا – فإن الحياة الحضرية تجلب تحدياتها الخاصة

حتى الحقوق الأساسية، مثل الحق في العمل القانوني، تظل بعيدة المنال. فحسب القوانين الحالية، على اللاجئين تقديم جواز سفر ساري وإقامة قانونية للحصول على تصريح عمل. لكن العديد من السودانيين فرّوا دون وثائق أو فقدوها. ويمكن أن تستغرق الموافقات الأمنية ،شهوراً .

وفي هذه الأثناء يضطر الكثيرون للعمل في وظائف منخفضة الأجر وغير رسمية، دون حماية من الاستغلال أو سوء المعاملة. يعمل أطباء ومهندسون ومعلمون سابقون الآن كعمّال نظافة أو باعة متجولين بأجور دون الحد الأدنى

تتحمل النساء والفتيات السودانيات العبء الأكبر، إذ يشكّلن غالبية اللاجئين السودانيين في مصر. وتقدّر المفوضية أن نحو ٧٥% من ١.٢ مليون سوداني في مصر هم من النساء والأطفال. كثير منهنّ فررن من العنف الجنسي واسع الانتشار، والذي استخدمته قوات الدعم السريع كسلاح حرب. ومع ذلك، يبقى الحصول على الحماية في مصر أمراً صعباً. تواجه النساء تحرشاً وعنفاً مبنياً على النوع، واستغلالاً في العمل غير الرسمي، وانعداماً لطرق الوصول للحقوق القانونية. تعيش الكثير من الأمهات العازبات – اللواتي تشتتت أسرهن أو بقي أزواجهن في السودان – تحت الضغوط الاقتصادية والخوف الدائم على سلامة أطفالهن في ظل تزايد العداء من المجتمع والسلطات، ويخشين المداهمات والترحيل أو ما هو أسوأ

وتزيد الأزمة الاقتصادية في مصر الأمور تعقيداً. فقد أدت أزمة خفض قيمة الجنيه عام 2023 إلى ارتفاع حاد في تكلفة المعيشة. وارتفعت أسعار الغذاء والسكن والسلع الأساسية، فيما عملت السلطات على تصوير اللاجئين كعبء اقتصادي — وهي رواية تكررها وسائل إعلامية وتنتشر على مواقع التواصل الاجتماعي — مما يغذي خطاب الكراهية ويمهّد لسياسات أكثر تقييداً. ومع ارتفاع البطالة وتدهور الاقتصاد، يصبح وجود اللاجئين شماعة تُعلّق عليها المشاكل الاقتصادية الهيكلية الأعمق .

للاجئون الذين كانوا يأملون بالبقاء مؤقتاً أصبحوا الآن عالقين في مدن لا يمكنهم تحمل تكاليفها، غير قادرين على العودة إلى ديارهم أو المضي قدماً. يعتمد بعضهم على تحويلات أقارب يعملون في الخليج. ومع ذلك، لا يقف السودانيون موقف الضحية. ففي القاهرة وغيرها من المدن، أنشأوا مدارس مجتمعية ومراكز تدريب مهني وروابط نسائية وشبكات مساعدة غير رسمية. وافتتح البعض مطاعم ومحلات صغيرة تعمل كمراكز تجمع وفرص عمل. وغالباً ما تكون هذه المبادرات أكثر استجابة للاحتياجات الفورية رغم افتقارها للدعم من المنظمات الدولية لكنها تظل محدودة وتواجه مخاطر قانونية

يواجه اللاجئون السودانيون عقبات إضافية بسبب القوانين والسياسات المصرية الجديدة. ففي أواخر عام ٢٠٢٤، أصدرت مصر قانون لجوء جديد قالت إنه يهدف لمواءمة السياسات مع المعايير الدولية، لكن منظمات حقوقية حذرت من أنه يزيد من مخاطر الاعتقالات والترحيل. فعلياً، يتضمن القانون بنوداً غامضة تتعلق بالأمن القومي تسمح للسلطات بإلغاء وضع اللجوء أو رفضه دون إمكانية للاستئناف، كما يجرّم تقديم المساعدة للاجئين غير الموثقين، مستهدفاً بذلك المنظمات والجماعات المجتمعية التي تغطي الفراغ الذي تتركه الدولة والمنظمات الدولية

لم يُحسّن الإطار القانوني الجديد واقع اللاجئين، بل جعله أكثر خطورة. فما يزال اللاجئون المسجلون محرومين من دخول المدارس الحكومية، وتم إغلاق المدارس السودانية الابتدائية والثانوية — التي كانت طوق نجاة — على يد السلطات. وأصبح التسجيل في المدارس المصرية يتطلب إقامة رسمية، وهو ما لا يستطيع معظم اللاجئين الحصول عليه. كما أصبح التعليم الجامعي أكثر صعوبة، إذ خُفضت خصومات الرسوم الدراسية للسودانيين من ٩٠% إلى ٦٠% قبل إلغائها بالكامل في معظم الجامعات الحكومية، بينما تضاعفت الرسوم الأساسية ثلاث مرات. أما من وصلوا دون مستندات أو إثبات تعليم سابق فلا يمكنهم مواصلة دراستهم، مما دفع كثيرين للعودة إلى السودان رغم المخاطر، لغياب أي مستقبل في مصر لعب الاتحاد الأوروبي دوراً مثيراً للجدل في تشكيل سياسات مصر تجاه اللاجئين. ففي مارس ٢٠٢٤، وقّع ستة قادة من الاتحاد الأوروبي صفقة بقيمة ٧.٤ مليار يورو مع مصر بهدف منع الهجرة غير النظامية إلى أوروبا. الاتفاق الذي وصف بأنه شراكة .

استراتيجية لاستقرار المنطقة، يمنح مصر حوافز للحد من وجود اللاجئين. ويلزم الحكومة المصرية بتعزيز مراقبة الحدود، خصوصاً مع ليبيا، المعروفة كنقطة عبور للمهاجرين نحو أوروبا عبر المتوسط

وأثار هذا النهج – الذي يُعرف بسياسة "تصدير حدود الاتحاد الأوروبي للخارج" – انتقادات واسعة من المنظمات الحقوقية، التي تقول إن الاتحاد الأوروبي يعالج مشكلته على حساب حقوق وسلامة اللاجئين .

ورغم الدعم المالي، ما تزال أعداد الفارين عبر ليبيا مرتفعة، مع ازدياد عدد السودانيين بين من يقومون بهذه الرحلات الخطرة. ورغم أنه تكاد لا تخرج قوارب مهاجرين من السواحل المصرية، فإن المصريين مثّلوا قرابة ٢٠% من الواصلين إلى أوروبا عبر المتوسط عام ٢٠٢٢، مما يشير إلى أن حركة الهجرة تتجاوز تأثير الحروب وحدها وتشمل أزمة أوسع في المنطقة

في أبريل ٢٠٢٤، دعت منظمة مشروع الاحتجاز العالمي الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للضغط على مصر لوقف الترحيل، ورفع قيود التأشيرات عن الفارين من الحرب، وضمان الوصول إلى إجراءات لجوء عادلة. وحتى الآن، لم يحدث تقدم يُذكر

ورغم كل ذلك، تبقى مصر وجهة مفضّلة لكثير من السودانيين. فالبلدان يتشاركان روابط عميقة تاريخية وثقافية ولغوية. العربية هي اللغة الأساسية في البلدين، والإسلام السني هو الدين الغالب. ولدى كثير من السودانيين عائلات في مصر أو خبرة سابقة بالدراسة والعمل هناك، ما يوفر شعوراً بالاستقرار في زمن الفوضى. كما أن قرب مصر الجغرافي يتيح للنازحين البقاء قريبين من وطنهم والحفاظ على أمل العودة والتواصل مع أقاربهم

إلى الآن، يظل اللاجئون السودانيون في مصر عالقين في واقع صعب، محرومين من المشاركة الكاملة في المجتمع، غير قادرين على العودة إلى الوطن، ولديهم خيارات تتضاءل يوماً بعد يوم. ما لم يحدث تحول في السياسات المحلية والدولية، سيظل مستقبلهم محفوفاً بالتهميش وعدم اليقين والهشاشة. ويرى كثير منهم وجودهم مؤقتاً — مجرد محطة انتظار حتى يعودوا ويعيدوا بناء حياتهم — لكن دون حقوق أو خدمات أو حماية، يبقى حتى هذا الوجود المؤقت مهدّد

وقد دفع ذلك أكثر من مليون شخص للعودة إلى السودان، خاصة بعد أن استعادت القوات المسلحة السودانية (الجيش السوداني) السيطرة على ولايتي الخرطوم والجزيرة في مارس الماضي، إضافةً إلى أجزاء من ولايات كانت تحت سيطرة قوات الدعم السريع مثل سنار والنيل الأبيض والأزرق. ولا تزال الأوضاع في تلك المناطق شديدة السوء، مع غياب جهود إعادة الإعمار وتدهور الأوضاع الصحية والأمنية وارتفاع تكاليف المعيشة وانعدام فرص العمل. ومع ذلك، أشارت أرقام الأمم المتحدة إلى أن أكثر من ١.٣ مليون سوداني قد عادوا إلى البلاد بين مارس ويوليو ٢٠٢٥، منهم أكثر من ١٩٠ ألفاً عادوا من مصر .

من اعمال : الشفيع مختار

الغزيرة السودانية الحرة
FREE SUDAN GAZETTE

من جحيم إلى الجحيم

شباب سودانيون يُجرّمون في السجون اليونانية

بقلم : إبراهيم عز الدين

Learn more by visiting our website

من جحيم إلى الجحيم

شباب سودانيون يُجرّمون في السجون اليونانية

من الحرب إلى السجن

في السجون اليونانية من كريت إلى فولوس، يقبع أكثر من ٣٠٠ مراهق وشاب سوداني خلف القضبان. جريمتهم المزعومة ليست العنف أو السرقة أو الاستغلال. إنها البقاء على قيد الحياة. هربًا من واحدة من أخطر الحروب في العالم، عبروا البحر الأبيض المتوسط بحثًا عن الأمان، ليتم محاكمتهم بتهمة "التهريب" بموجب قوانين مكافحة التهريب الصارمة في اليونان. معظمهم تتراوح أعمارهم بين ١٧ و٢٦ عامًا، وهم فتيان على أعتاب مرحلة البلوغ. بدلاً من الذهاب إلى المدارس والتدريب المهني، يقضون شبابهم في زنازين السجون على بعد آلاف الكيلومترات من ديارهم

الحرب في السودان: عوامل الطرد

منذ أبريل ٢٠٢٣، يشهد السودان حرباً وحشية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية. ما بدأ كصراع على السلطة في الخرطوم سرعان ما تصاعد إلى دمار على مستوى البلاد.

وفقاً للأمم المتحدة، نزح أكثر من ١٠ ملايين شخص، في أكبر أزمة نزوح في العالم اليوم. تحولت مدن مثل الخرطوم وأم درمان والفشير والجنينة إلى أنقاض. استهدفت حملات القتل الجماعي والعنف الجنسي والتجنيد القسري الشباب بشكل خاص. انهار التعليم، وتلاشت سبل العيش، وتشتت الأسر

بالنسبة للعديد من الشباب السوداني، لم يكن الفرار خيارًا بل الطريق الوحيد للبقاء على قيد الحياة. ومع ذلك، نادرًا ما كان الفرار يعني الأمان. فكثير ممن تمكنوا من الوصول إلى اليونان – بعد رحلات شاقة عبر مصر وليبيا – يجدون أنفسهم الآن مجرمين بسبب قيادة قارب أو توزيع المياه أو حتى حمل جهاز ..... أثناء العبور .

التجريم على حدود أوروبا

بموجب القانون اليوناني، تُصنف قيادة القوارب أو المساعدة في عبورها على أنها تهريب، ويعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ٢٥ عاماً لكل شخص يتم نقله. في الممارسة العملية، هذا يعني أن لاجئاً يبلغ من العمر ١٧ عاماً يلمس عجلة قيادة زورق مطاطي يمكن أن يُحاكم باعتباره مهرباً مجرماً .

منذ عام ٢٠١٤، إذا أُجبر أي واحد منا على قيادة القارب أو مساعدة الآخرين، فإنهم يصفوننا بالمجرمين"، أوضح ج، شاب سوداني مسجون حالياً في جزيرة كريت. "لم يكن لدى معظمنا "خيار سوى التعاون أو المخاطرة بحياتنا في البحر
لطالما جادلت جماعات حقوق الإنسان بأن الإطار القانوني اليوناني لا يقضي على شبكات التهريب، بل يستهدف اللاجئين أنفسهم الذين يدعي حمايتهم. وفقًا لتقرير صادر عام ٢٠٢٣ غالبًا ما تستغرق المحاكمات أقل من ساعة، (RSA) عن منظمة دعم اللاجئين في بحر إيجة مع ترجمة غير كافية، ودفاع قانوني ضئيل، وافتراض شبه تلقائي بالذنب
وهي شبكة ناشطة أوروبية: "هذه القوانين ،de:criminalize قالت جوليا، عضوة في شبكة أو GPS مصاغة بشكل عام للغاية بحيث يمكن اعتبار أي فعل أثناء عبور الحدود – حمل جهاز توزيع المياه أو مجرد التواجد بالقرب من الدفة – تهريباً". "تستخدم الدولة هذا لخلق كبش "فداء بينما تخفي مسؤوليتها عن الوفيات في البحر
تحتجز اليونان حاليًا أكثر من ٢٣٠٠ مهاجر متهمين بالتهريب، وكثير منهم كانوا قاصرين سودانيين وقت اعتقالهم

الحياة خلف القضبان

داخل السجن، لا تقاس التكلفة بالسنوات الضائعة فحسب، بل بالروح المعنوية المكسورة
قال ج.: "نحن نعيش خلف القضبان، ليس كلاجئين يبحثون عن الأمان، بل كمجرمين متهمين بجرائم لم نخترها أبدًا". "كثير منا لديه أفكار انتحارية بسبب انعدام المستقبل والانفصال عن "عائلاتنا
يبلغ علماء النفس عن مستويات عالية من الصدمة والاكتئاب واليأس بين الشباب السودانيين المحتجزين. تكافح العائلات في الوطن، التي نزحت بالفعل بسبب الحرب، للبقاء على اتصال. لا يستطيع البعض حتى التأكد من أن أبناءهم على قيد الحياة

وصف مصطفى، وهو ناشط سوداني يعيش في اليونان، التأثير المتتالي قائلاً: "الآباء والأشقاء يائسون. يحاولون إرسال الأموال والرسائل أو تقديم الدعم المعنوي، لكن الاتصال محدود. "كثير من هؤلاء الشباب وحيدون، وتشعر العائلات بالعجز عن مساعدتهم .

أربعة فتيان سودانيين

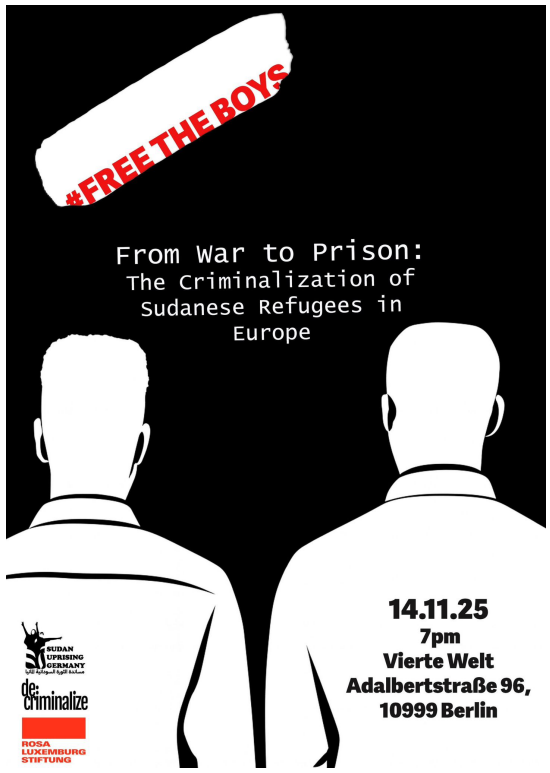

أربعة أصوات وأربع حيوات

بادا رومان ستيفن، ١٩ عاماً

هرب بادا من السودان بعد أن فقد والديه في الحرب. حاول البقاء على قيد الحياة مع شقيقاته في مصر، ثم في ليبيا، حيث عمل كعامل نظافة في ظروف استغلالية. أُجبر تحت تهديد السلاح على حمل جهاز GPS أثناء العبور، واعتُقل عند وصوله إلى اليونان. بعد ستة أشهر، لا يزال مسجوناً، منفصلاً عن شقيقاته. قال: "أنا لست مجرماً. أنا ضحية الحرب

موساب، ١٩ عاماً

أُجبر موساب على قيادة قارب لمدة ١٢ ساعة تحت تهديد المهربين، وحُكم عليه بالسجن ٢٥ عاماً. لم يتحدث إلى عائلته منذ سبعة أشهر. قال: "تحدثت، لكن لم يرغب أحد في الاستماع إلي أنا بريء مما يتهمونني به

سليمان مازن، ١٨ عاماً

بعد أن فقد عائلته في السودان، عانى سليمان من الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز في ليبيا قبل أن يصل إلى اليونان، حيث تم اعتقاله على الفور. "أنتم صوتي وقوتي"، قال في رسالة من السجن. "نحن مجرد بشر نحاول البقاء على قيد الحياة

شول هاني زكريا، ١٧ عاماً

كان تشول، الأصغر بينهم، يعمل في وظائف مؤقتة في ليبيا ليتمكن من تحمل تكاليف السفر إلى أوروبا. تم القبض عليه عند وصوله إلى اليونان، وسُجن مع رجال أكبر سناً. بعد ذلك بوقت قصير، توفيت والدته بسبب نوبة ذعر بعد أن علمت بسجنه. "نحن لسنا مجرمين"، قال متوسلاً. "نحن أطفال الحرب والدمار، نبحث عن مكان آمن .

التضامن في حركة

ويكافح .#FreeTheBoys في جميع أنحاء أوروبا، حشدت شبكات التضامن تحت شعار المحامون والناشطون ومجتمعات الشتات من أجل الإفراج عن السجناء السودانيين وإصلاح قوانين مكافحة التهريب
وصف مصطفى الجهود الشعبية قائلاً: "ننظم فعاليات للتوعية وجمع التبرعات وجلسات لكتابة الرسائل. ونتواصل مع المحامين لتتبع المحاكمات، ودعم المفرج عنهم في التقدم بطلبات اللجوء، ومساعدتهم في العثور على سكن. الهدف هو التأكد من أنهم يعرفون أنهم لم يُنسوا
في أثينا، توفر مجتمع ألما رعاية شاملة للاجئين من خلال العلاج والفن وورش العمل التي يقودها المجتمع. أوضحت المؤسسة إيرينيا تسيلافاكي: "الصدمة ليست شخصية فحسب، بل سياسية أيضاً، متجذرة في الحرب والحدود والنزوح. ألما هي مكان آمن حيث لا يكون "اللاجئون مجرد متلقين، بل يقودون المجتمع ويعلمونه ويشكلونه
ساحة المعركة القانونية
في أوائل سبتمبر ٢٠٢٥، أصبحت قاعات المحاكم في جزيرة كريت مسرحًا لحظة نادرة من التدقيق. واجه ١٤ مهاجرًا، بينهم عدة فتيان سودانيين، المحاكمة بموجب قوانين مكافحة التهريب في اليونان. ولأول مرة، سُمح للمراقبين الدوليين بدخول القاعة
تباينت النتائج بشكل حاد. تمت تبرئة أربعة سودانيين، حيث أقرت المحكمة بأن الفرار من الحرب لا يمكن أن يعادل التهريب. لكن آخرين، من بينهم مصريون ونيجيريون، حُكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين ١٠ و٢٥ عامًا
لا يحظر الفصل ٣١ من اتفاقية جنيف فرض عقوبات جنائية على" :HIAS Greece وقالت منظمة اللاجئين فحسب، بل إن أولئك الذين يسهلون دخولهم من أجل البقاء على قيد الحياة "يُستثنون أيضًا من نطاق جريمة التهريب
يحذر النشطاء من أن العدالة يجب ألا تعتمد على الجنسية أو وضع اللجوء. وأشارت شبكة مراقبة العنف على الحدود إلى أن "ربط البراءة بالجنسية أمر خطير. يجب أن تكون العدالة عالمية .

معضلة الهجرة في أوروبا

تكشف محنة المراهقين السودانيين في اليونان عن اتجاه أوروبي أوسع نطاقاً: تجريم الهجرة نفسها .

في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، يتم عسكرة" :de:criminalize وقالت جوليا من منظمة الحدود. ويتم التعامل مع الحركة غير النظامية على أنها جريمة وليس حقاً من حقوق "الإنسان
وأضاف مصطفى: "ليس فقط اليونان. إيطاليا وإسبانيا ودول أخرى تتبع نفس المنطق. يتم ."تجريم اللاجئين الشباب بينما يظل المهربون الحقيقيون بمنأى عن العقاب إلى حد كبير
يجادل الخبراء القانونيون بأن توجيه الاتحاد الأوروبي لتسهيل الهجرة، الذي يجرم المساعدة في الهجرة بغض النظر عن الدافع، ينتهك بشكل مباشر القانون الدولي للاجئين. بدون إصلاح، ستستمر حالات مثل حالات الأولاد السودانيين في كريت في التكاثر

العدالة في المحاكمة الأوروبية

تسلط شهادات بادا وموساب وسليمان وشول الضوء على حقيقة مؤلمة: سياسات الحدود الأوروبية تحول اللاجئين إلى مجرمين. كانت "جريمتهم" الوحيدة هي قيادة قارب، أو حمل أو تقديم الماء لرفاقهم في الرحلة – أفعال من أجل البقاء عوقبوا عليها بالسجن ،GPS جهاز لعقود .
قال ج من زنزانته: "لم نفعل شيئاً خاطئاً. نحن لاجئون هاربون من الحرب. كل ما كنا نريده هو "أن نجد الأمان ونعيل عائلاتنا. نحن بشر، لسنا مجرمين
في الوقت الحالي، تستمر المعركة من أجل العدالة في قاعات المحاكم وشبكات التضامن في جميع أنحاء اليونان وأوروبا. لكن كما أشار أحد النشطاء، فإن المخاطر تتجاوز كريت بكثير: "السؤال ليس فقط ما إذا كان هؤلاء الصبية سيحررون. بل ما إذا كانت أوروبا نفسها قادرة على الالتزام بمبادئها المتمثلة في العدالة والكرامة والإنسانية
إبراهيم عز الدين، المقيم في برلين، هو عامل اجتماعي وكاتب ومخرج أفلام. وهو صوت* ويعمل على قضايا العدالة SudanUprisingGermany نشط في الشتات السوداني من خلال الحدودية وحركة مناهضة الترحيل .

نشر لاول مرة في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥ Migration Control .

#FREE THE BOYS

#FREE THE BOYS!
GREECE
OVER 300 SUDANESE WHO FLED THE WAR ARE FACING LIFE SENTENCES FOR BOAT DRIVING
Their alleged "crime"? Steering a boat or taking on others tasks during their own flight to safety. Some have already been sentenced to 10 to 25 years, or even life imprisonment, while others are still waiting for their trials.
These young people – most of them between 15 and 21 years old – are arrested upon arrival, placed in pre-trial detention for months, and face court proceedings without interpreters, legal assistance, or any substantial support.
THE EU'S FIGHT AGAINST SMUGGLING
The so-called fight against smuggling has become a key pillar of EU border policy. Under the pretext of "fighting crime" and "protecting people on the move", nearly any action that helps someone reach Europe is criminalized—effectively criminalizing migration itself.
As a result, in most EU countries, at least one person on every arriving boat (or car) is arrested and charged with "facilitating the unauthorized entry" of the others simply for steering or taking on another necessary task.
In Greece, people charged with smuggling now make up the second-largest group in Greek prisons. Penalties are particularly harsh and are calculated per person transported.

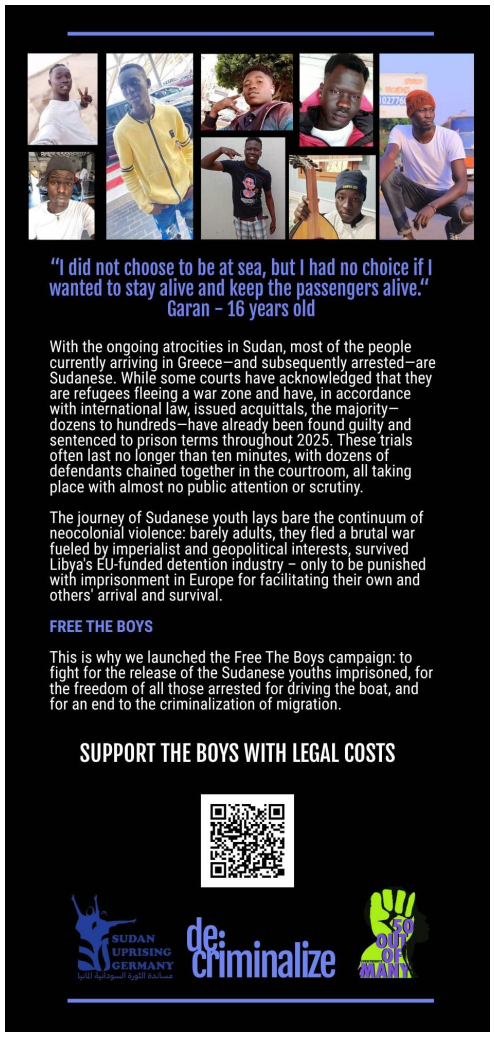
"I did not choose to be at sea, but I had no choice if I wanted to stay alive and keep the passengers alive."
Garan - 16 years old
With the ongoing atrocities in Sudan, most of the people currently arriving in Greece—and subsequently arrested—are Sudanese. While some courts have acknowledged that they are refugees fleeing a war zone and have, in accordance with international law, issued acquittals, the majority—dozens to hundreds—have already been found guilty and sentenced to prison terms throughout 2025. These trials often last no longer than ten minutes, with dozens of defendants chained together in the courtroom, all taking place with almost no public attention or scrutiny.
The journey of Sudanese youth lays bare the continuum of neocolonial violence: barely adults, they fled a brutal war fueled by imperialist and geopolitical interests, survived Libya's EU-funded detention industry – only to be punished with imprisonment in Europe for facilitating their own and others' arrival and survival.
FREE THE BOYS
This is why we launched the Free The Boys campaign: to fight for the release of the Sudanese youths imprisoned, for the freedom of all those arrested for driving the boat, and for an end to the criminalization of migration.
SUPPORT THE BOYS WITH LEGAL COSTS
SUDAN UPRISING GERMANY
de:criminalize
SO OUT OF MANY

الحرة السودانية
FREE SUDAN GAZETTE

من الثورة إلى تجارة المنظمات غير الحكومية

Learn more by visiting our website

كارثة الحرب: القتل والنزوح والمجاعة

إن الحرب في السودان، المشابهة للحرب في غزة، تُعد نموذجًا للحروب الجديدة التي تُوجَّه ضد السكان. وكما أشار أليكس دي وال مؤخرًا، هناك عودة لاستخدام سلاح التجويع على مستوى العالم، وقد تم قطع الغذاء والمساعدات عن أجزاء واسعة من السكان.
عمّ تدور هذه الحرب؟ هذه ليست مجرد حرب بين جنرالين. لقد بدأت هذه الحرب أساسًا كحرب مضادة للثورة، وتطورت إلى اقتصاد قائم على التجويع والاستخراج والنزوح.
يُعزى للحرب الآن مسؤولية مقتل ما يصل إلى ١٥٠ ألف شخص في حوادث جماعية، وموت أكثر من ٥٠٠ ألف شخص بسبب الجوع. وهناك ١١.٨ مليون نازح، وملايين مهددون بالمجاعة. وبينما ارتكبت كلا القوتين المتحاربتين، والميليشيات المرتبطة بهما، جرائم حرب، فمن الواضح أن قوات الدعم السريع، مستندة إلى خبرتها في دارفور، وبوجود الإمارات في الخلفية، قد طوّرت نظامًا لجني الأرباح من الكارثة.

SUDAN WAR

Who controls what?

The Rapid Support Forces control most of the western region of Darfur, with the exception of el-Fasher, which is controlled by the Sudanese army. The paramilitary is besieging el-Fasher in hopes of controlling all of Darfur.

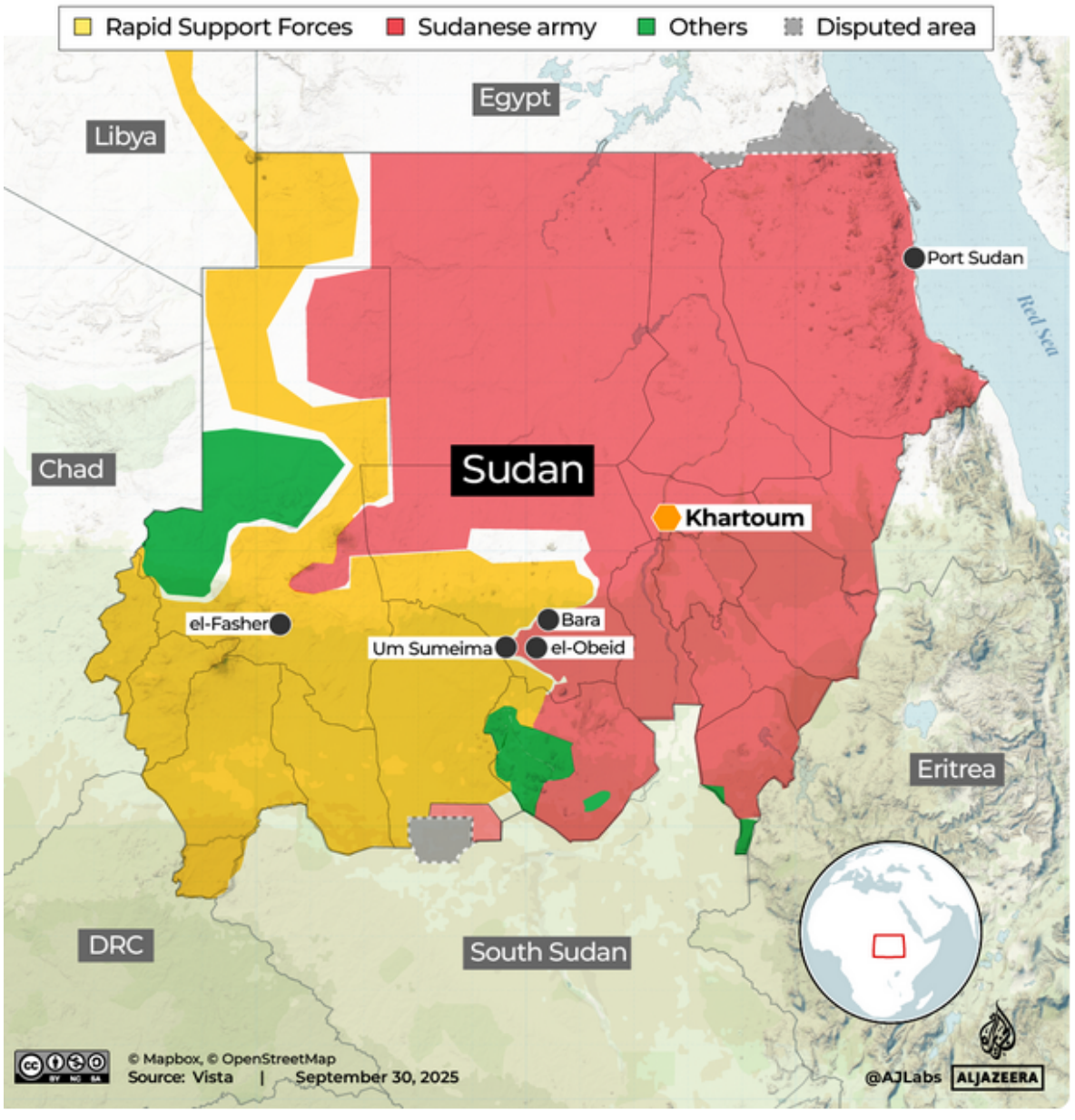

Al Jazeera)

Source: Al Jazeera

باستثناء تلال البحر الأحمر في الشرق، وجبال مرة في الغرب، وجبال النوبة في الجنوب، فإن السودان بلد منبسط. وهذا ما يفسّر سهولة تمكّن ميليشيات حميدتي (قوات الدعم السريع) من استقدام المرتزقة من منطقة الساحل، وتقدّمها السريع نحو وسط السودان مع فنييها خلال السنة الأولى من الحرب. لم يكن لدى الجيش السوداني (القوات المسلحة السودانية) قوات مشاة، فكان يلجأ إلى إسقاط القنابل من الجو. وقد تعرّضت الخرطوم وأم درمان للقصف من قبل الجيش، بينما نُهبت على يد قوات الدعم السريع. وكانت الشاحنات المحمّلة بالغنائم تتجه غربًا.

في مارس ٢٠٢٥، تمكّن الجيش من إعادة السيطرة على العاصمة المثلثة، وعلى المناطق الشرقية والوسطى من السودان. تلقّى الجيش أسلحة جديدة من تركيا ومصر وإيران، وفعّل ميليشيات إسلامية، وهو أمر يُعد نذير شؤم للمستقبل. أما قوات الدعم السريع فقد استمرت في تلقي الدعم من الإمارات، التي زوّدتها بالأسلحة والطائرات المسيّرة ومرتزقة كولومبيين، مقابل الذهب بشكل أساسي، بالإضافة إلى المكاسب مستقبلية مرتبطة بالنزوح

يمكن تتبّع تسلسل أحداث الحرب عبر "سودان وور مونيتور". وفي الوقت الراهن، للحرب مسرحان رئيسيان: كردفان، حيث تتبدل خطوط الجبهة في محيط الأبيض وتشهد المنطقة مذابحاً ونزوحًا مستمرّين؛ ودارفور، حيث سيطرت قوات الدعم السريع مؤخرًا على الفاشر (٢٦ أكتوبر)، وبذلك حصلت على تفوق حاسم في ولاية شمال دارفور. خلال الشهور السابقة، تدفّق عدد كبير من الأسلحة الجديدة من الإمارات عبر ليبيا الخاضعة لسيطرة حفتر. ومنذ صيف ٢٠٢٥، أصبحت قوات الدعم السريع تسيطر على المنطقة الحدودية مع ليبيا، وهو ما سيمنحها وزنًا في أي مفاوضات مستقبلية مع الاتحاد الأوروبي.

في كردفان، تحالفت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال مع قوات الدعم السريع، وتشن هجمات من جبال النوبة. وقد أصبح قائدها في الوقت الحالي نائب رئيس حكومة موازية برئاسة حميدتي. ومع تنافس الجانبين على مزيد من النفوذ في المنطقة، يزداد عددً الضحايا المدنيين في ما تصفه منظمات حقوقية بأنه أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

في دارفور، قرب الفاشر، كانت توجد مخيمات لجوء ضخمة تعود إلى حروب الإبادة في دارفور في أوائل الألفية. وقد تحوّل أكبر هذه المخيمات، "زمزم"، إلى ثكنة عسكرية وقاعدة مدفعية، بعد أن اضطر مئات الآلاف من المدنيين إلى الفرار، متعرضين لانتهاكات لا تُحصى. لكن ذلك لم يكن سوى بداية. فقد رافق السيطرة على الفاشر ارتكابُ مجازر وجرائم حرب واسعة. لم يقتصر القتل على الرجال الذين اعتُبروا مقاتلين، بل شمل أيضًا المرضى وذوي الإعاقة في آخر مستشفى قائم، إضافة إلى الطواقم الطبية وأعضاء غرف الطوارئ، كما تم اغتصاب النساء وإساءة معاملتهن بشكل ممنهج .

بالنسبة للعديد من النازحين، لا توجد أي فرصة لإعادة التوطين. فالحرب الحالية هي استمرار لحرب دارفور، ولكن هذه المرة بمنظور استثماري صريح. لدى الإمارات وميليشياتها مشروع للاستيلاء على الأراضي عبر التهجير القسري. يجب دفع المساليت بعيدًا عن حقولهم، والفور عن بساتين المانجو الخاصة بهم، والزغاوة والبرتي عن اقتصاداتهم الواسعة. الفائز يستحوذ على كل شيء، ويقيم مزارع أو مراعي ماشية على الأراضي التي كانت سابقًا ملكًا للفلاحين والرعاة. وسيكون تنفيذ هذا المشروع حتماً أسهل بكثير في دولة أمراء حرب في دارفور تكون منفصلة عن السودان. وفي النهاية، لا تحصل الإمارات على الذهب والمعادن والأراضي فحسب، بل تجني أيضًا أرباحًا من اللوجستيات الإنسانية، عبر إطعام السكان النازحين في المخيمات. لكن سنعود إلى هذا لاحقًا

العمل الإنساني، التدخّل، واللوجستيات

في غرب السودان، الغذاء هو المشكلة الأكثر إلحاحًا للنازحين داخليًا. إضافةً إلى القتل والاغتصاب والنهب على يد قوات الدعم السريع، تعيش هذه المناطق حالة احتياج شديد لأنها تمر بالموسم الثالث دون إمكانية للزراعة. وتعتمد الأراضي اعتمادًا كليًا على الري بالأمطار. تحاول منظمات برنامج الغذاء العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجلس النرويجي للاجئين إدخال بعض المواد الغذائية، لكن القوافل تتعرّض بانتظام لإطلاق النار من قوات الدعم السريع. ومن خلال خلق الندرة، يريدون دفع السكان نحو المخيمات. هناك أيضًا احتياجات أخرى مرتبطة بالمساعدات الصحية، خاصة في المناطق الواقعة تحت سيطرة .قوات الدعم السريع. حميدتي لا يهتم بهذا، لأن السكان بالنسبة لهم عبء لا مستقبل له

منذ نوفمبر ٢٠٢٤، أعاد أكثر من ٢ مليون نازح داخلي توطين أنفسهم في وسط السودان، خصوصًا في ولايات الجزيرة والخرطوم وسنار والنيل الأبيض. هناك العديد من غرف الطوارئ التي تعمل في مجال المطابخ المجتمعية والصحة والتعليم. ولكن هناك قيودًا مفروضة على متطوّعي غرف الطوارئ، مثل التسجيل الإجباري. كما تتعمّد حكومة القوات المسلحة .السودانية تأخير شحنات الإغاثة لأسباب أمنية

أما المساعدات الرسمية للسودان فهي تعاني من نقص شديد في التمويل. فقد خصصت أوتشا مبلغ ٤ مليارات دولار لخطة الاستجابة الإنسانية في السودان لعام ٢٠٢٥، لم يُغطَّ منها سوى ٢٦% فقط. أكبر المانحين هم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بينما تقدم الإمارات مساهمة صغيرة لا تتجاوز ٩ ملايين دولار. وتوجّه الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي تمويلهما أساسًا إلى المنظمات الكبيرة مثل برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، وكذلك المنظمة الدولية للهجرة ، حيث يستمر (برنامج إدارة الهجرة بشكل أفضل) حتى خلال الحرب، فإبقاء اللاجئين في أماكنهم هو أمر مركزي بالنسبة للمانحين. ولا تستطيع المنظمات القاعدية (الناشئة من المجتمع المحلي) الحصول على منح حكومية ؛

وفقط في بعض الأحيان تصل إمدادات غير رسمية إلى غرف الطوارئ عبر الوكالات الكبيرة ما نراه في السودان في الوقت الحالي هو مزيج من التهجير المتعمّد والتجويع في الأراضي الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع، ومن جانب القوات المسلحة السودانية مزيج من تحويل العمل الإنساني إلى مسألة أمنية، إلى جانب فرض القيود على غرف الطوارئ وعودة الإسلاميين. كلا الجانبين يؤسّسان لنظامٍ خاص بهما لدفن الثورة

الحرب الإنسانية واللوجستيات

بشكل عام، يتميّز العمل الإغاثي الطارئ منذ نهاية الحرب الباردة باتساع الفجوة بين المنطق الداخلي للمنظمات الإغاثية الكبرى واحتياجات المساعدة المحلية، وبالتزايد المتواصل لتورّط العمل الإنساني في التدخلات العسكرية، وأخيرًا وليس آخرًا، بإهمال الإغاثة الطارئة وتحويل الحروب إلى أدوات لسياسة سكانية. كانت المساعدات الطارئة في تزايد مستمر حتى عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، لكنها لم تعد كذلك في السنوات الأخيرة، وهي الآن في حالة تراجع.
دعونا نعود إلى نهاية الحرب الباردة لفهم هذه التطورات بشكل أفضل. يصف مايكل بارنيت، في كتابه إمبراطورية الإنسانية: تاريخ العمل الإنساني (٢٠١١)، الحالة في تسعينيات القرن الماضي بطريقة تكاد تتطابق مع ما يحدث اليوم. فهو يشرح كيف أن:
التراجع المتزامن لقدرة الدولة على توفير الأمن أو القيام بمهام الحكم الأساسية، بالتوازي مع صعود التنظيمات شبه العسكرية، أدى إلى نشوب حروب بلا "جبهات"، اجتاحت المدن والبلدات والقرى. لم يعد المدنيون نتيجة مأساوية للحرب، بل أصبحوا أهدافها المقصودة.
(ص. ١٦١)
في هذا السياق، تحوّل جدول أعمال الأمم المتحدة للسلام إلى جدول أعمال للتدخل الإنساني. ومنذ عام ١٩٩١، مع الاستجابة لمعاناة الأكراد بعد حرب الخليج الأولى، ظهر مفهوم "المناطق الآمنة" كصيغة للتدخل. وبعد عام، أدّى الرد على المجاعة في الصومال إلى توفير حماية عسكرية للعمليات الإنسانية (إطلاق النار من أجل الإطعام). وأصبح "بناء الدولة" هدفًا إنسانيًا، باعتبار "الدول الفاشلة" السبب الجذري لمعاناة البشر.
ورغم أن أحد الأسباب الجذرية لفشل الدول لم يُعالج في كتاب بارنيت – وهو "إجماع واشنطن" وشروط القروض التي فرضت على الدول وأهمها خفض الإنفاق الاجتماعي – إلا أن نتائج تلك السياسات موصوفة بدقة.
بدأت الدول في تمزيق ما اعتبرته "عبء" الرعاية الاجتماعية. وأصبحت الدولة تدّعي أن توفير الحماية الأساسية هو من اختصاص المنظمات غير الحكومية، والوكالات الدينية، وحتى القطاع الخاص، وأن هذه الجهات أكثر كفاءة في تقديمها.
(ص. ١٦٥) .

إن صعود المنظمات غير الحكومية موضوع لا يمكن معالجته بالكامل هنا. وكما جادل غريغوري مان، فإن منظمات مثل برنامج الغذاء العالمي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وأطباء بلا حدود ومنظمة إنقاذ الطفولة بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي في تشكيل نمط خاص بها من "حُكم المنظمات غير الحكومية" في دول الساحل. وكما وصفت "إصلاح جاد"، لم تقتصر المنظمات غير الحكومية على الحلّ محل الدولة، بل حدث أيضًا ما سمّته "أنجوة الحراك" أو تحويل الحركات الاجتماعية إلى منظمات. وكما كتبت عام ٢٠٠٤:
قد تتمكن منظمات المرأة العربية، بهياكلها الحالية، من لعب دور في الدفاع عن حقوق المرأة العربية على الساحة الدولية، وتقديم الخدمات لبعض الفئات المحتاجة، واقتراح سياسات ورؤى جديدة، وإنتاج ونشر المعرفة. لكن لتحقيق تنمية شاملة مستدامة وديمقراطية حقيقية، هناك حاجة إلى شكل مختلف من التنظيم، برؤية محلية الجذور وقاعدة قوة أكثر استدامة من أجل التغيير الاجتماعي.
اتّبع المال. نحن على يقين من أن تحليل دور المنظمات غير الحكومية في عصر النيوليبرالية غير ممكن دون تحليل تمويلها، والمالية التي تحكم عملها. وما يزال هذا العمل بحاجة إلى إنجاز

وبالعودة إلى التسعينات

كانت الأمم المتحدة متفرّجة غير مبالية خلال الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، لكن الوضع كان مختلفًا في أوروبا. فقد أدّت الحروب في يوغوسلافيا السابقة إلى دفع تطورات جديدة نحو التدخلات الإنسانية. ففي البوسنة عام ١٩٩٢، أُعيد العمل بمفهوم "المناطق الآمنة"، وتولت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تنسيق أكثر من ٢٥٠ وكالة لتقديم المساعدات، وفي الوقت نفسه منع اللاجئين من الوصول إلى أوروبا الغربية – وهي السياسة التي عُرفت باسم "الاحتواء عبر الأعمال الخيرية"
وفي مارس ١٩٩٩، بعد أن ردّ النظام الصربي على غارات الناتو على بلغراد بموجة من التطهير العرقي، تولى الناتو، إلى جانب المفوضية، تنظيم الإغاثة، مع عسكرة مخيمات اللاجئين، وتحويل كامل النشاط الإنساني إلى ما سُمي بـ "محاربين العمل الإنساني"
وقد استُخدمت المفاهيم نفسها خلال الغزو الأمريكي لأفغانستان (٢٠٠١-٢٠٢١) والعراق (٢٠٠٣). ففي "الحرب على الإرهاب"، أصبح العمل الإنساني جزءًا من الاستراتيجية العسكرية الأمريكية. وفي ذلك الوقت، دخلت الإمارات على الخط. لم يرسل الإماراتيون طائراتهم المقاتلة إلى أفغانستان فحسب، بل افتتحوا أيضًا مدينة المساعدات الإنسانية الدولية في دبي كمركز لوجستي. واليوم، يُعد هذا الحي مقرًا للمخزون العالمي للمفوضية، وموقعًا مهمًا لبرنامج الغذاء العالمي .

في هذا السياق، يمكن للمرء أن يتحدث عن "التحوّل اللوجستي" في العمل الإنساني. ففي مقالته اللافتة، قام رفيق زيادة بتحليل الصلة بين اللوجستيات الإنسانية والمصالح التجارية والإسقاطات العسكرية، مستخدمًا مثال الإمارات. وهو لا ينسى الإشارة إلى أن العمالة المهاجرة، الخاضعة لرقابة مشددة في دولة بوليسية، عنصر أساسي لكل من اللوجستيات الإنسانية والعسكرية. وقد لخّص زيادة نتائجه في مقالٍ في مجلة MERP، قائلًا
بدلًا من قراءة التدخلات العسكرية بمعزل عن الأجندات الإنسانية المزعومة، من الضروري تتبّع العلاقة التكافلية بين اللوجستيات الإنسانية والتجارية والعسكرية
وللإمارات تاريخ نشِط في الاحتضان العسكري-اللوجستي في إفريقيا. ففي اليمن وليبيا، تعلّم الإماراتيون كَيفية استخدام الميليشيات الوكيلة لخدمة أجنداتهم، وهذا ما يفعلونه الآن في دارفور على نطاق أوسع. ووفق اقتصاد يقوم على التهجير، يرغبون في دفع السكان نحو مخيمات اللاجئين، وإقامة نظام قائم على التكسب من العمل الإنساني والاستخراج الزراعي
ومن الواضح أن الهياكل المحلية للمقاومة والمساندة المتبادلة، مثل لجان المقاومة وغرف الطوارئ، لا تتلاءم مع هذه الأجندة. وعندما سيطروا على الفاشر، قتلوا عددًا كبيرًا من أعضاء المطابخ المجتمعية والمبادرات التطوعية، إلى جانب آلاف الضحايا الآخرين

بوصفها العمود الفقري لجهود الإغاثة (ERRs) غرف الطوارئ .
مع غياب أي بنية دولة قادرة على توفير الغذاء والصحة والتعليم، تولّت لجان المقاومة وغرف الطوارئ سد هذا الفراغ منذ بداية الحرب. وكما كتبت ذا نيو هيومانيترين قبل بضعة أشهر
لقد شكّلت غرف الطوارئ، وهِي مجموعات متجذرة في الأحياء تقودها فئة الشباب، العمود الفقري لجهود الإغاثة — إذ أنشئت مع اندلاع الحرب — إلى جانب مبادرات المجتمع المحلي الأخرى
وبدعم من شبكات محلية وسودانيي الشتات، ومن بعض المانحين الدوليين، تمكّن المستجيبون المجتمعيون من الوصول إلى ملايين الأشخاص — عبر تشغيل مطابخ جماعية، ودعم العيادات، والحفاظ على البنية التحتية، وإطلاق مبادرات تعليمية ونسوية
ورغم أن المساعدة المتبادلة عنصر مركزي في العديد من الأزمات، إلا أن حجم وتأثير الجهود المحلية في السودان كانا عميقين، ويقول المتطوعون إن نموذجهم القائم على التضامن يقدم تصورًا جديدًا للسياسة ونمطًا مختلفًا وجذريًا للاستجابة الإنسانية .

نشرت ذا نيو هيومانيتارين سلسلة من المقالات حول المساعدة المتبادلة وغرف الطوارئ منذ يونيو ٢٠٢٣، وصولًا إلى مقال عن المطبخ المجتمعي في معسكر طويلة قرب الفاشر في يوليو ٢٠٢٥. وقد أصبح هذا المعسكر اليوم ملاذًا للعديد من النازحين الفارين من الفاشر.

ترجع أصول غرف الطوارئ إلى ثورة ٢٠١٨. فقد نُظّمت بواسطة لجان المقاومة التي برزت كفاعل مركزي في النضال ضد النظام الإسلامي السابق. وكان العديد من الفاعلين السياسيين يعوّلون على لجان المقاومة للعب دور محوري في عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد. وبفضل خبرتها في الإدارة الذاتية وحضورها المحلي، قدّمت هذه اللجان آفاقًا واقعية لديمقراطية قاعدية مباشرة.

قبل عام، أجرينا حوارًا مع عثمان عبد الله، وهو ناشط سابق في أم درمان. وقد قال لنا إن العمل في لجان المقاومة:

كان سياسيًا منذ البداية، لكن الموضوعات السياسية للجنة كانت تنطلق من احتياجات الأحياء. وهذا مصدر قوة، لم يكن ضعفًا أو "لا سياسة". العمل على الغاز، والطعام، والمواصلات، وغيرها... لم يكونوا فقط يقدّمون خدمات. [...] إذًا كان العمل سياسيًا منذ البداية، لكنهم دائمًا يقولون إنه عندما تكون هناك أزمة، يكون العمل الإنساني هو الطريق للوصول إلى المجتمع — لكنه عمل لخدمة قضية سياسية.

وفي أبريل من هذا العام، بعد عامين من الحرب، وصفت منصة قنطرة غرف الطوارئ بأنها "شبكة إغاثة ثورية". وفي أغسطس، نُشر مقال رائع عن غرف الطوارئ النسوية في أفريكان أرغيومِنتس بقلم هناء جعفر، شدّدت فيه أيضًا على الصلة بين لجان المقاومة وغرف الطوارئ

منذ الأيام الأولى للحرب في منتصف أبريل ٢٠٢٣، ظهرت غرف الطوارئ باعتبارها امتدادًا عمليًا للجان المقاومة. [...] وغرف الطوارئ أكثر من مجرد استجابة إنسانية مُنسّقة، لأنها تبني عملها وروحها على الرؤية السياسية الأصلية للجان: بناء فضاء مدني قاعدي يركز على الناس بهدف إعادة تشكيل العلاقة غير المتوازنة بين المجتمع والدولة.

ومع تكيّف خطاب لجان المقاومة الثوري مع واقع الحرب، أصبحت غرف الطوارئ ظاهرة اجتماعية-سياسية فريدة. فقد حافظت على جوهرها التشاركي حتى مع انتقال دورها من تنظيم الاحتجاجات إلى تقديم الخدمات. وتجسّد مفهومها لـ "السيادة الشعبية" في مشاركة المواطنين المباشرة في صنع القرار عبر توزيع السلطة بين مؤسسات المجتمع.

يبقى مستقبل غرف الطوارئ مجهولًا. فحلفاء القوات المسلحة السودانية — مثل تركيا وقطر — يميلون إلى دعم البنى الإسلامية، ومصر تخشى انتقال أي إرث ثوري إليها. أما في غرب السودان، فتقوم قوات الدعم السريع بالقضاء على كل عقبة تقف أمامها. وكما سنرى الآن، هناك أيضًا خلافات داخلية حول ما يجب أن تكون عليه غرف الطوارئ في المستقبل: هل يمكنها الحفاظ على مفهومها للديمقراطية من الأسفل؟ أم أنّها ستُحوَّل ضمن عملية يمكن أن نسمّيها "أنجوة الثورة" أو تحويل الثورة إلى نموذج للمنظمات غير الحكومية؟

مواجهة الخطابات .٤

مع تغيّر موجات الأزمات والأنظمة، ظلّت المساعدات الدولية في السودان تتأرجح بين الإغاثة الطارئة في الهامش والمساعدات التنموية التقليدية في الخرطوم. وفي الثمانينيات — وهي سنوات الجفاف والحرب والمجاعة في الأطراف — نشأت نخبة مُستجيبة تدور حول المنظمات غير الحكومية في الخرطوم، وتبنّت أيديولوجيا وممارسات "حُكم المنظمات غير الحكومية" تحت مظلة ما كان يُسمى بالمجتمع المدني. وبالإضافة إلى قضايا الفقر والجوع، أصبح الحديث يدور عن حقوق الإنسان والتمكين. وقد وصفت الباحثة السودانية رجاء مكّاوي هذه العملية بشكل بليغ في مقابلة مع MERIP:

في الثمانينيات، كان السودان (مثل العديد من دول الجنوب العالمي) خاضعًا لعملية التحرير الاقتصادي نتيجة تعامله مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، الذي جعل السياسات الاقتصادية والقروض مشروطة بالتحرير السياسي والاقتصادي. ومع شروط صندوق النقد الدولي ظهر "مجتمع مدني جديد"، ممول بكثافة من المانحين الدوليين. وقد أدى ذلك إلى وضع فيه مجتمع مدني أكبر، ولكن بتمثيل أقل — مقارنةً بنمط المجتمع المدني القاعدي الذي كان موجودًا عبر تاريخ السودان. [...] ومع سياسات التحرير، تحوّل التركيز بقوة نحو الفكر الغربي لتمكين المرأة، حيث فرض الترقي الرأسي للنساء عبر الوظائف والمناصب والتوجّه نحو الحراك الاجتماعي الصاعد إلى إنتاج دائرة صغيرة من النخبة النسائية. [...]

وبحلول العقد الأول من الألفية، أصبح "السلام الليبرالي" هو الإطار المهيمن. وتدفقت التمويلات نحو المشاريع المرتبطة بأجندة المرأة والسلام والأمن (كما نص عليها قرار مجلس الأمن لعام ٢٠٠٠). [...] وفي النهاية، أدت هذه الأنظمة إلى عزل الجمهور العام عن التحكم في تعريف السلام "إن وجد" أو تدخلات المجتمع المدني فيه. والأسوأ أنها خلقت مسارات سياسية موازية ومجزأة لمجموعات مختلفة بحسب خلفياتها الجغرافية والإثنية. فأصبح السلام في دارفور — كما كان في جنوب السودان — يُفترض أن له عملية وأدوات ولغة منفصلة تمامًا عن السياسة السائدة. وقد ساهم هذا في تفتيت الجسم السياسي السوداني على مستوى المناطق والمجتمعات، مما أضعف الإحساس الوطني بالهوية

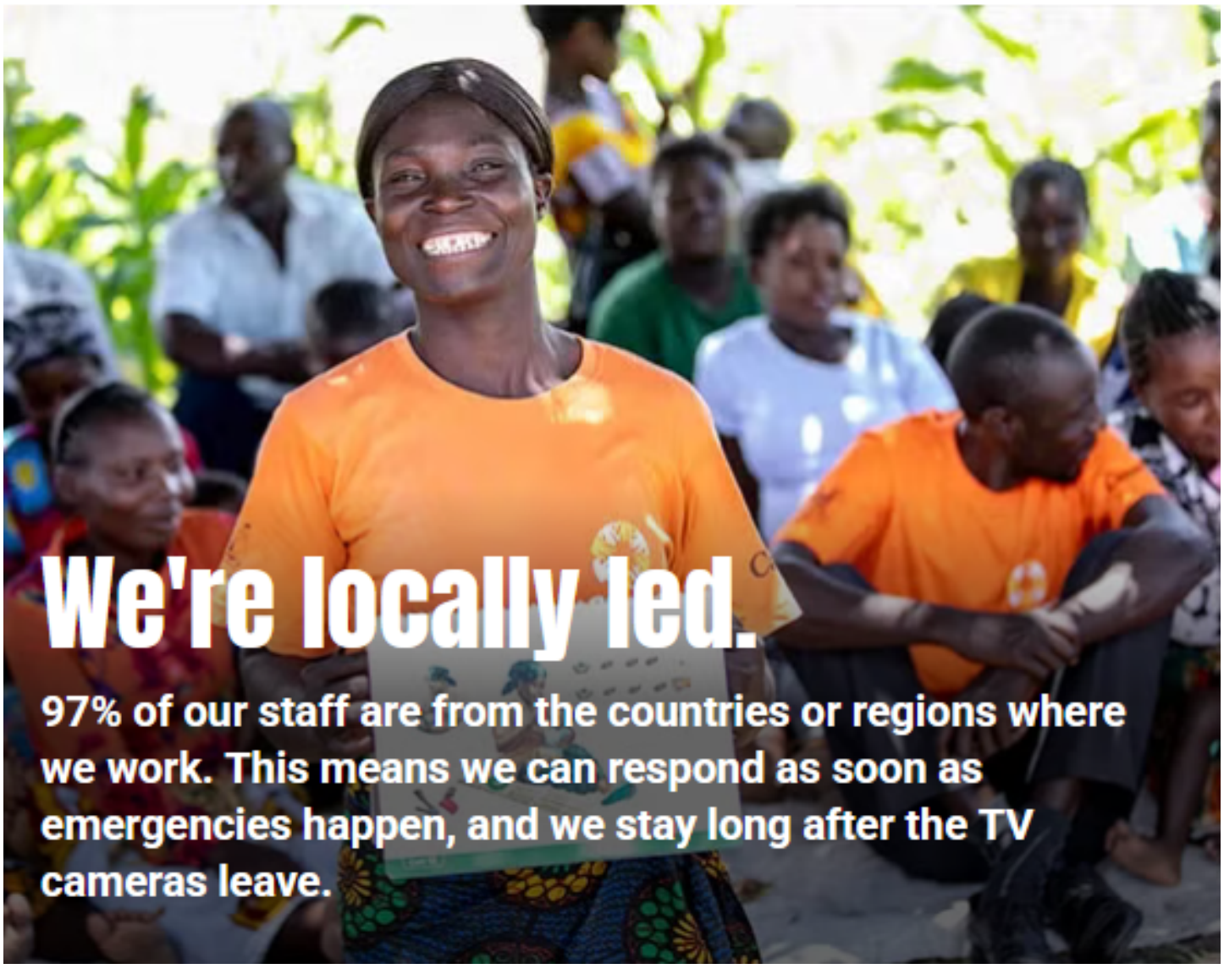

© Care Org

منذ بداية الحرب، توقفت أنشطة المنظمات غير الحكومية داخل السودان إلى حدٍّ كبير. فقد أُغلقت المكاتب في الخرطوم، وغادر الموظفون الأجانب، وتفرّق العاملون السودانيون. وقدّم تقرير صادر عن وحدة تنسيق الأزمات في السودان صورة عن تنوّع المجموعات وشبكات المساعدة المتبادلة، وخاصة غرف الطوارئ. كانت درجة التنسيق ضعيفة، وكانت مصادر الدعم الأساسية تعتمد على المساهمات المحلية. لذلك حاولت وحدة تنسيق الأزمات ربط هؤلاء الفاعلين المحليين بمنظمات الشتات والجهات المانحة الأكبر، مع احترام خصوصيتهم المحلية واستقلالهم الذاتي. وكما قالوا:
"من الأفضل النظر إلى غرف الطوارئ لا بوصفها مؤسسات بالمعنى التقليدي، بل بوصفها مراكز شبكية تقوم على تعبئة الموارد المحلية باستخدام القدرات المحلية."

ومؤخرًا، أصبحت الحاجة إلى استجابة إنسانية مختلفة، موضوعًا للعديد من البيانات الصحفية. وهذه هي القصة وراء ذلك: ففي فبراير ٢٠٢٤، زار ثلاثة من منظّمي غرف الطوارئ مقر الأمم المتحدة ودعوا المجتمع الدولي للاعتراف بغرف الطوارئ كفاعل في المجال الإنساني وتقديم الدعم لها. وفي العام نفسه، ظهرت الغرف على الإنترنت كمنظمة غير حكومية، "بإشراف المخرج حجوج كوكا كـ"مسؤول العلاقات الخارجية.
أسسوا مجلس تنسيق التوطين، وتمكّنوا في الولايات المتحدة من بناء علاقات مع الكنيسة الوحدوية ومع مجموعة الإقتراب من الإنسانية في ولاية نورث كارولاينا. وكان إنجازًا كبيرًا أن تحصل غرف الطوارئ، ممثَّلة في مجلس التنسيق على جائزة رافتو لعام ٢٠٢٥، وعلى جائزة نوبل البديلة لعام ٢٠٢٥.
لكن في هذا السياق علينا ألا ننسى كلمات جيروم توبيانا:
"يعتقد صانعو القرار الغربيون الآن أن مشكلات السودان يمكن حلّها عبر 'المدنيين' و'المجتمع المدني' — وهي فئات غير واضحة تمامًا بسبب تشتتها وعجزها — وخاصة غرف الطوارئ. وهذا دليل على أنهم تخلّوا تمامًا عن مسؤوليتهم في تقديم المساعدة وإنهاء العنف."
لقد رُشّحت غرف الطوارئ العام الماضي وهذا العام لجائزة نوبل للسلام. لكن لا بأس بنوبل، كما قال لي أحد مؤسسي غرفة الطوارئ في زمزم؛ الأولوية هي وقف الحرب. وهو الآن في مخيم للاجئين في تشاد، يعتمد على إمدادات إغاثية غير موثوقة من الغرب.

بعد سقوط الفاشر، تحدثنا إلى عضو في غرفة طوارئ طويلة. وبالاشتراك مع منظمة أطباء بلا حدود، يتحملون مسؤولية أكثر من نصف مليون نازح، مع وصول آلاف الفارين الجدد من الفاشر. وهم يعملون على إنشاء مخيم ثانٍ، وقد طلبوا دعمًا من مجلس تنسيق التوطين دون جدوى. ويتلقّون بعض المساعدات من برنامج الغذاء العالمي، والمجلس النرويجي للاجئين، وجهات أخرى. ويأملون أن يستمرّ وضع الحماية الهش الذي توفره حركة تحرير السودان .

© 2025 Mohamed Abdulmajid/CARE Sudan

في هذا البحث، نحن بالتأكيد لا نعارض الدعم المباشر لغرف الطوارئ. ما نرغب في التركيز عليه هنا هو إعادة تقديم غرف الطوارئ التي نشأت من لجان المقاومة الثورية وتقاليد المساعدة المتبادلة، في شكل منظمات غير حكومية، وتحويلها من مشاريع ديمقراطية قاعدية إلى مشاريع مجتمع مدني. على سبيل المثال، أعاد المخرج حجوج كوكا إنتاج غرف الطوارئ في الخرطوم بوصفها "مشاريع مجتمع مدني"، كما قال: "نحن ننسق مع الأسواق والتجار والأفراد". وبالمثل، تدعو لجنة الخدمة التابعة للكنيسة الوحدوية لدعم "المرافق المؤقتة" السودانية، والتي يدّعون أنها تأسست خلال جائحة كوفيد١٩–. (بعضها صحيح، لكن هذا ليس جوهر الموضوع.) وبالمثل، في ألمانيا، يوصي جيريت كورتز وأندريا بوهام بمنح غرف الطوارئ اهتمامًا أكبر، متجاهلين كذلك أصلها الثوري. وقد يتيح هذا لمجلس تنسيق التوطين إيجاد مزيد من المانحين، لكنه يأتي بثمن؛ فهم يعرضون نموذج غرف الطوارئ في السوق العالمية، لكنهم يشوّهونه.

الانتقال من اللجان الثورية إلى المنظمات غير الحكومية ليس مجرد مسألة كلمات أو تسميات، بل مواجهة جوهرية للخطابات. الأمر يتعلق بالديمقراطية القاعدية مقابل الهياكل الهرمية، والمسؤولية الجماعية مقابل المسار المهني، وبالقدرة على توجيه العمل التطوعي والتصرف في التبرعات. أي شخص يتعامل مع المنظمات الكبرى لا يملك خيارًا سوى قبول قواعدها. في البداية، تكون متوسّلًا، لكن الوصول إلى السلطة والمال يصبح إدمانًا. لاحقًا، تصبح مشرفًا ومتحكمًا.

قال يان إلعبيد، مسؤول جمع التبرعات في مجلس تنسيق التوطين عند ترشيحهم لجائزة رايت ليفليهوود: "كانت لجان المقاومة العمود الفقري للمقاومة. ومع غرف الطوارئ، نفعل ما لم نستطع فعله مع لجان المقاومة لأنها غير سياسية." وأضاف حجوج كوكا أنهم جلبوا ديمقراطية جديدة إلى السودان. وسنرى بعد قليل عن أي نوع من الديمقراطية يتحدثون.

إذا قمت بمقارنة الميثاق الثوري لشهر يناير ٢٠٢٣، الذي تم إعداده في نقاشات عديدة من قبل مندوبين من لجان المقاومة، مع الميثاق المعدّ مسبقاً لمجلس تنسيق التوطين ، ستلاحظ الفارق في مفاهيم "الديمقراطية" من الوهلة الأولى. يتحدث الميثاق الثوري عن سلطة الشعب، بينما يتحدث ميثاق مجلس التنسيق عن الحوكمة الرشيدة. وقد صُمّم هذا الأخير لاستهداف المانحين الدوليين. فهو يتحدث عن مساعدات غير استعمارية، لكن أبرز القائمين عليه، مثل مسؤول جمع التبرعات واثنين من مسؤولي الاتصال الخارجي، هم جزء من إدارة المنظمات غير الحكومية الغربية على نمط ماكينزي. يأتي هؤلاء مع ألواحهم البيضاء وأدوات التنسيق، ويعرفون مسبقًا كيف يجب أن تكون النتائج. يشعرون بالراحة في عالم الأوراق، طلبات المشاريع والفواتير. قارن هذا مع ناشطي لجان المقاومة، الذين يحاولون بروحهم الثورية ومن خلال فيسبوك صناعة نموذج عمل إنساني ثوري وقاعدي. إنها عقلية مختلفة تمامًا على الجانبين.

في تدوينته عن معركة المواثيق، وصف تهارقا النور التحول في المواقف السياسية خلال الحكومة الانتقالية في السودان (منتصف ٢٠١٩ حتى أكتوبر ٢٠٢١)، والانقسام بين لجان المقاومة، بين الدعوات لـ "هبوط ناعم" والمطالبات بـ "تغيير جذري

في قلب هذا التحول كان هناك منطق مألوف: الاستقرار أولًا. بدفع من المانحين الدوليين ووكالات التنمية والمؤسسات متعددة الأطراف، بدت هذه الفكرة جذابة — إنهاء الاضطرابات، تأمين الاستثمارات، وبناء المؤسسات. لكن تحت ذلك كان هناك تبادل ضمني: التضحية بالعدالة مقابل النظام، والتحول مقابل الإصلاح، ومطالب الشعب مقابل أولويات المانحين.
كما كتب النور، أصبح نموذج السلام الليبرالي — الذي يركّز على تحرير الأسواق، والتحالفات النخبوية، وحكم التكنوقراط — الإطار المهيمن خلال تلك الفترة القصيرة قبل الانقلاب العسكري في ٢٠٢١:
كانت تدفقات التمويل هي التي تحدد الأجندات، وتم تقسيم الحركات القاعدية إلى مجموعات مهنية متنافسة على الشرعية من خلال أطر المانحين بدلًا من الشارع.
أصبحت المنظمات غير الحكومية، التي كانت تُرى في البداية كحلفاء للتحول، وسيطًا في لعبة غيرسياسية. ومع التمويل الدولي، جاءت شروط ضمنية — غير صريحة، لكنها هيكلية. تكيفت المنظمات المحلية، ليس من خلال تعميق جذورها السياسية، بل بالاصطفاف مع القوائم المرجعية الخاصة بالمانحين. ونتيجة لذلك، تراجع الفضاء الثوري، وتفككت وحدته بسبب تنافس اللجان على الظهور والوصول والبقاء.

ومن الأمثلة اللافتة على هذه المنظمات، كما ذكر النور، منظمة المعمل المدني في السودان التابعة لحجوج كوكا، التي تأسست في ٢٠٢١، مستفيدة من استياء الشباب الواسع من الأحزاب التقليدية — وجذبت ناشطين غير منتمين، وحوّلت طاقتهم من الشارع إلى برامج ممولة من المانحين تخفف في النهاية من المطالب الثورية.
مع بداية الحرب في أبريل ٢٠٢٣، كانت هناك مناقشات كثيرة داخل غرف الطوارئ وبينها، حول ما إذا كان يجب التسجيل لدى مفوضية العون الإنسانية للحصول على ترخيص قانوني لمزاولة أنشطتها. وكما يشير تقرير وحدة تنسيق الأزمات كانت الآراء متباينة، وظروف المناطق المختلفة وداخل غرف الطوارئ أدت لاعتماد استراتيجيات مختلفة. واليوم الوضع مشابه، حيث تنضم بعض الغرف لمبادرة مجلس التنسيق للحصول على تمويل، بينما تقاوم أخرى ذلك بشدة. وهم يعلمون أن مبادرة كوكا أطلقت ومولت من المنظمة الأمريكية "المعهد الجمهوري الدولي".
وفي هذا السياق، نقتبس بيانًا صادرًا عن تنسيقية لجان مقاومة الخرطوم بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٢٤:
نرفض ما يسمى بـ "مؤتمر لجان المقاومة" المزمع عقده في عنتيبي، أوغندا. [...] هذه محاولة صارخة للتحايل والخداع للحصول على لالتزامات المالية المتفق عليها مع المانحين مقابل الأجندة السياسية التي يحاولون دفعها. لذلك، من الضروري الكشف عن من نسّق هذا الحدث: مصعب المحجوب، عضو لجنة العمل الإنساني في لجنة تنسيق منظمة "بروقرس أو تقدم"؛ إبراهيم الحاج، منسق المعهد الجمهوري الدولي الأمريكي؛ وحجوج كوكا، ممثل منظمة "قصة". هؤلاء الأشخاص عملوا منذ زمن طويل كوسطاء لجذب لجان المقاومة لورش عمل منظمات مخططة من الاستخبارات الدولية والاستثمار في مشاريع بأجندات استخباراتية تستهدف لجان المقاومة. [...]

لن نسمح بهذا التخريب المتعمد مهما كان الثمن. إن أفعال منسقي المعهد الجمهوري، ومانحيه، والأشخاص المنسقين لهذا المؤتمر، بكل أشكالها من تقويض استقلالية المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني في السودان، والاستيلاء على أصواتهم، وإنفاق ما يقارب ٤٠٠,٠٠٠ دولار للتأثير على مواقفهم السياسية وهياكلهم التنظيمية، بتواطؤ مع بعض القوى السياسية السودانية، عملٌ مخزٍ. هذا الفعل يُعدّ جريمة فساد سياسي كاملة، متجاهلًا أبسط المبادئ والقيم لمراكز البحث ومنظمات المجتمع المدني، والتي يجب أن تسعى لضمان استقلالية جميع مكونات الفضاء المدني، لا لاستقطابها أو التلاعب بها.
كما يتضح من هذا البيان، فإن الاختلافات عميقة، ومجلس التنسيق يلعب بطريقة صارمة لتحقيق أهدافه. نحن لا نلوم أياً من غرف الطوارئ إذا كانت في حاجة ماسة للتبرعات، لكن مشكلة الخضوع لأجندات المانحين أصبحت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. يجب أن تكون هناك طرق أخرى لدعم غرف الطوارئ مباشرة

كما كتب تهارقا النور

اليوم، تلك الرؤية [للجان المقاومة] تتواجد تحت الحصار – بالقنابل والرصاص، وأيضًا في غرف الاجتماعات وطاولات المفاوضات، ومبادرات "السلام" الإقليمية والدولية. ومع ذلك، لا تزال الثورة مستمرة – ليست فقط في الذاكرة، بل في البنى التحتية التي تعمل في صمت: للمساعدة المتبادلة، وشبكات الثقة، ووضوح العهود السابقة.
لا تفاوض. لا شرعية. لا مساومة

الحجج السودانية

التحليل والخبرات من داخل الحركات القاعدية في السودان يقدم نقدًا قويًا لنظام العمل الإنساني التقليدي، ويطرح مسارًا بديلًا وواضحًا للمستقبل.
النقد المركزي، الذي يتردد صداه بين باحثين مثل رجاء مكاوي، هو أن نموذج المانحين الدوليين للمجتمع المدني، الذي تم تأسيسه منذ الثمانينات، غالبًا ما يوجد نخبة مهنية منفصلة عن الواقع القاعدي. هذا النظام يعطي الأولوية للغة "المنمقة والمعقمة" عن حقوق الإنسان والتمكين على حساب العمل السياسي الفعلي لمعالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية اليومية. والنتيجة هي: مجتمع مدني أكبر، لكن بتمثيل أقل، مما يقوض النماذج التاريخية للمجتمع القائم على الاعتماد على الذات، مثل الجمعيات الأهلية.
لقد طلبنا من أصدقاء سودانيين التعليق على الاحتياجات الفعلية لتقديم المساعدات في السودان. حججهم ليست نظرية فقط، بل ولدت من النضال العملي من أجل البقاء والسيادة

كما شرح صديقنا هـ

هناك العديد من المشاكل الكبيرة المتعلقة بالمساعدات الإنسانية. أولًا، كمية المساعدات المخصصة للسودان صغيرة. أما المشكلة الأخرى التي ساهمت بشكل كبير في الوضع السوداني فهي البيروقراطية لحكومة الأمر الواقع. وصعوبة الوصول إلى الناس بالمساعدات الإنسانية، خاصة في المناطق تحت سيطرة قوات الدعم السريع، وأخذ التصاريح من الحكومة لتقديم المساعدة يستغرق وقتًا طويلًا، حيث تُدار مفوضية العون الإنساني بواسطة الأجهزة الأمنية. وبالتالي يتم التعامل مع المساعدات الإنسانية من منظور أمني، مما يزيد من تكاليف مساعدة الناس بالإضافة إلى البنية التحتية المدمرة بالفعل. بشكل عام، إدارة المساعدات !تستهلك نحو ٤٠٪ من قيمتها، وأحيانًا أكثر

على الرغم من ذلك، يمتلك الشعب السوداني خبرة كبيرة في تقديم المساعدات الإنسانية من الأسفل من خلال المبادرات المحلية، مثل غرف الطوارئ، في شراء المستلزمات من السوق المحلي، إلا أن المنظمات الدولية لا تتكيف مع ذلك. بالطبع هذا له علاقة بالبيروقراطية، ولكنه مرتبط أيضًا بمصالح شركات النقل وعوامل رأسمالية أخرى متورطة في العملية. وهناك بعد .سياسي آخر يكمن في الرغبة في إبقاء المجتمعات المحتاجة معتمدة على المساعدات

كانت فكرة مجلس التنسيق تهدف للتنسيق بين غرف الطوارئ ومشاركة المعرفة والخبرات، لكن مع مرور الوقت تحولت إلى جسم يصادر قرارات غرف الطوارئ المحلية/القاعدية، وهي محاولة لتحويل هذه الغرف من مشاريع قاعدية تمتلك قراراتها ورؤاها إلى مجرد آليات لتنفيذ رؤية المجلس. هناك مشكلة أخرى، وهي أن أعضاء المجلس ليسوا منتخبين ولم يتم حتى ترشيحهم من غرف الطوارئ، مما يخلق مشكلة جوهرية: غياب المساءلة، وهو ما يجعل ولاءهم للمانحين أكبر من ولائهم للاحتياجات الإنسانية، ويجرد روح العمل القاعدي. وهذا شيء مقصود في حد ذاته، لتضييق دائرة صنع القرار ومركزيته. هناك جهود لإعادة مجلس التنسيق إلى نقطة البداية، والتي يجب أن تكون مساحة للتعلم المتبادل والتنسيق بدلًا من .اتخاذ القرارات بشكل منفرد

تقدم التجارب التي شاركتها رزاز بشير وزملاؤها من مركز استناد مثالًا ملموسًا على هذا الصدام، وكذلك طريقة محتملة للخروج منه. عملهم مع غرف الطوارئ الزراعية في دارفور يبرز مسألة التمويل الأساسية كعنق الزجاجة. منذ البداية، أعربت هذه الغرف عن رغبتها في الانتقال من مجرد تقديم الخدمات إلى إنشاء أنشطة إنتاجية تضمن الاكتفاء الذاتي طويل .الأمد

هذه الرؤية تتعارض مباشرة مع نظام الاعتماد الدائم على المساعدات. كما تشرح بشير، الجواب الواضح هو التحول من الاعتماد على التمويل إلى الاكتفاء الذاتي. هذا ليس مثالًا بعيدًا، بل هدف عملي. في الزراعة المطرية، على سبيل المثال، يمكن لاستثمار أولي متواضع أن يتيح للمزارعين تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال موسمين زراعيين إلى ثلاثة مواسم. والخطوة المنطقية التالية، والتي تحددها

بشير كـ "أوضح مسار"، هي وضع قيمة مضافة للمنتجات الزراعية عبر التصنيع المحلي، مما يوسع قاعدة المستفيدين ويبني اقتصاديات محلية أكثر قدرة على الصمود.
بعيدًا عن النقد، يبتكر المجتمع المدني السوداني نماذج تمويل بديلة تتماشى مع مبادئ الثورة في التضامن والاعتماد على الذات:
نموذج اشتراك الشتات: مبادرات مثل مجموعة التضامن السودانية في كندا تُظهر نهجًا مجتمعيًا حيث يقدم الشتات السوداني تمويلًا مباشرًا وجماعيًا لمشاريع محددة، متجاوزًا الوسطاء البيروقراطيين الكبار.

نموذج الأصول الاجتماعية: إعادة تصور جذرية للموارد، تتجاوز المعاملات المالية. يتضمن تعبئة الأصول المحلية غير المالية — مثلاً شاحنة، مهارة، قطعة أرض أو عمل — حيث يعتمد العائد على المشاركة والمنفعة الجماعية وليس الربح المالي. يستفيد هذا النموذج من قوة المجتمع القائمة ويوزع الموارد بعدالة. هذا النموذج التشاركي يضمن الحماية من الهيمنة والاستحواذ، ويجعل العملية في أيدي الناس، مما يسمح لهم بتطوير مهاراتهم ومشاركتهم. كما تختتم بشير، هذا عمل سياسي مطلق. إنها جهد مباشر لبناء فضاء مدني تُمارس فيه السيادة الشعبية يوميًا، وضمان مقدرة الأجسام الناشئة من الثورة على الاستمرار وتحديد مستقبلها المستقل عن الأجندات الخارجية.

تحت هذا الجهد العملي يوجد دافع سياسي عميق. النقاش الرئيسي، كما تكشف بشير، يتعلق بمنع اختطاف هذه المجموعات القاعدية. تعتبر غرف الطوارئ ولجان المقاومة هياكل شعبية وثورية. المفتاح لحمايتها والحفاظ على "بذرة الثورية فيها" هو توسيع المشاركة الشعبية.
ملخص الحجج السودانية:
رفض الاعتماد: غالبًا ما يخلق النظام الدولي الحالي للمساعدات طبقة مهنية ويعزز الاعتماد الطويل الأمد، مما يقوض الاستقلال المحلي والمساءلة.

المطالبة بالسيادة: يجب توجيه الدعم بطرق تعزز، لا تقوض، المبادئ الثورية للاعتماد على الذات والديمقراطية المباشرة والسيادة الشعبية التي تجسدها غرف الطوارئ ولجان المقاومة.

الاستثمار في الإنتاج، لا الاستهلاك فقط: الأولوية للمجموعات المحلية هي إنشاء اقتصاديات منتجة ومستدامة — من الزراعة إلى التصنيع ذي القيمة المضافة — لكسر دورة المساعدات الطارئة.

الابتكار في حشد الموارد: تبتكر المجموعات القاعدية نماذج تمويل غير استغلالية تعتمد على تضامن الشتات وحشد الأصول الاجتماعية، بما يتماشى أكثر مع قيمها المجتمعية.

المشاركة كوسيلة حماية: تعتبر المشاركة المجتمعية الواسعة أساسًا للحماية من اختطاف هذه التنظيمات القاعدية من قبل الفصائل المسلحة، النخب السياسية أو المنظمات غير الحكومية. لذلك يجب أن يهدف التضامن إلى توسيع، لا تضييق، هذه القاعدة التشاركية

نُشر سابقاً في - Migration Control

https://migration-control.info/en/blog/von-der-revolution-im-sudan-zur-ngo-governance/

من اعمال : الشفيع مختار

FREE SUDAN GAZETTE

غرف الطوارئ في السودان

Learn more by visiting our website

غرف الطوارئ في السودان

بينما يستمر النزاع المسلح في السودان منذ اندلاع الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في أبريل ٢٠٢٣، يبرز على الأرض نموذج إنساني فريد من نوعه يقوده المواطنون أنفسهم، ظهر حراك شعبي يقدم إغاثة شاملة استثنائية تسد الفراغ الناتج عن انهيار الدولة وشلل الإغاثة الدولية. غرف الطوارئ والتي باتت تمثل قلب ثورة العمل الإنساني النابض كنموذج يستحق الإحتفاء في تاريخ السودان الحديث

تأسست هذه الغرف على يد لجان المقاومة ولجان الأحياء نفسها التي لعبت دوراً محورياً في الإطاحة بالرئيس عمر البشير خلال ثورة السودان عام ٢٠١٩، وتمثل هذه الغرف نموذجًا لا مركزيًا مدفوعًا بالمتطوعين يشكل شريان حياة لملايين المدنيين السودانيين المحاصرين في الحرب. يعمل فيها آلاف الشابات والشباب وفي ظل ظروف استثنائية بالغة التعقيد والخطورة. لم تقتصر مساهمات غرف الطوارئ على توفير المياه النظيفة والغذاء والرعاية الصحية والتعليم وخدمات الإجلاء لأكثر من ١١.٥ مليون شخص حتى ديسمبر ٢٠٢٤ رغم غياب أي تمويل منتظم من المنظمات الدولية في بدايات عملها، بل أعادت أيضًا تعريف ما يمكن بل ربما ايضاً ما يجب أن تكون عليه الإغاثة الإنسانية

في حين أن الاستجابات الإنسانية التقليدية تظل مقيدة باللوجستيات والبيروقراطية والمخاوف الأمنية، تحركت غرف الطوارئ بسرعة وفعالية بالاعتماد على التقاليد السودانية العريقة في التضامن المجتمعي، المعروفة محليًا باسم "النفير" – وهي دعوة جماعية للتعبئة في أوقات الأزمات. ومن خلال هيكل لا مركزي يتجاوز الخطوط العرقية والجندرية والسياسية، أنشأت هذه الشبكات التي يقودها الشباب نموذجًا مرنًا يركز على المجتمع ويتجاوز العقبات التي غالبًا ما تعيق عمل المنظمات الدولية

مع اقتراب السودان من حافة الانهيار الكامل، تظل غرف الطوارئ رمزًا للصمود الشعبي والإبداع المجتمعي، ودليلًا حيًا على قدرة الشعوب على ابتكار حلول تتجاوز المؤسسات التقليدية، وتؤسس لمستقبل جديد قائم على الشراكة، والعدالة، والتضامن

وفي هذا السياق، تخصص الغازيتة مساحة واسعة لتسليط الضوء على هذه الجهود الجبّارة للمواطنين ولغرف الطوارئ على الأرض، وعلى مبادراتهم الشعبية الإبداعية في جمع التبرعات واستمرار هذا العمل الحيوي في أشد الأوقات صعوبة.

FREE SUDAN GAZETTE

Moves Charity

Tawilla Emergency Room

Al-Barari Emergency Room

SAPA

Muglad Emergency Room